الأمم المتحدة

A/C.1/73/PV.9

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٩**

الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جينغا . . . . . (رومانيا)

نظراً لغياب الرئيس، تولت السيدة إدواردز (غيانا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

برنامج العمل

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): كما يعلم أعضاء اللجنة الأولى، ينبغي أن تنتهي المناقشة العامة هذا الصباح. ولا يزال هناك ثلاث وعشرون متكلماً على قائمة المتكلمين في المناقشة العامة. وقد اتفقت اللجنة على تخصيص ما لا يقل عن ساعة ونصف الساعة من المناقشة العامة للبيانات التي يدلي بها أعضاء المجتمع المدني.

وبعد التشاور مع المكتب، أود أن أقترح مواصلة المناقشة العامة بعد ظهر هذا اليوم في حال لم تتمكن اللجنة من استنفاد قائمة المتكلمين في المناقشة العامة هذا الصباح، وذلك مباشرة بعد اختتام حلقة النقاش الرفيعة المستوى.

وستستمع اللجنة حينئذ إلى بقية المتكلمين المدرجين على قائمتها وكذلك إلى ممثلي المجتمع المدني المسجلين لأخذ الكلمة. وعقب اختتام المناقشة العامة، ستبدأ اللجنة مناقشتها المواضيعية بشأن مجموعة ”الأسلحة النووية“.

وإذا لم تكن هناك أي تعليقات على هذا الاقتراح، فهل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على المضي قدماً على هذا النحو؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): يرجى ملاحظة أن البيانات التي يُدلى بها في إطار ممارسة حق الرد تأتي في نهاية اليوم، وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة، إذا استمرت المناقشة العامة بعد الظهر عندما يكون من المقرر عقد جلستين في ذلك اليوم وعندما تكرّس هاتان الجلستان للنظر في البند نفسه.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

بنود جدول الأعمال من ٩٣ إلى ١٠٨ (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة إلى المتكلم الأول في المناقشة العامة، أود أن أحثّ جميع الوفود مرة أخرى على أن تتفضل بمراعاة الحدود الزمنية المتفق عليها.

السيدة ماكارني (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدتي نائبة الرئيس، وجميع أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

تؤمن كندا بأن التعاون والابتكار والشمول أمور ذات أهمية حاسمة في التصدي للتحديات الأمنية الدولية المعقدة اليوم. ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتصدّى لهذه التحديات وحده؛ فيجب أن نعمل معاً. وعلاوة على ذلك، لكي ينجح النظام الدولي القائم على القواعد بالنسبة إلى الجميع، يتعيّن أن تنطبق القواعد على الجميع. فلا يمكن للمساءلة أن تكون ترفا لا يطبق إلا عندما تسمح الظروف. ومما يؤسف له أننا نرى تلك القواعد تتعرّض للضغوط في مجالات عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويقابل التقدمَ المحرزَ في مجال ما تراجعٌ، يكون أحياناً فظيعاً، في مجالات أخرى.

لقد انتُهكت القاعدة التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية، وهناك أدلة مقنعة على أن المعتدين يشملون سورية وروسيا، وهما دولتان من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونؤكد من جديد على ضرورة إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية وأهمية دعم العمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، نرحّب بالخطوة الإيجابية التي اتُّخذت خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي منحت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولاية إسناد المسؤولية عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية.

تفرض علينا الحالة الأمنية الدولية ضرورة إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، مما يستلزم اتخاذ إجراءات مجدية من جانب الدول المعنية. ويتعيّن علينا بشكل جماعي، لوقف انتشار الأسلحة النووية والعمل على إزالتها، تشجيعُ العمليات التي تجمع الأطراف المتنازعة على طاولة المفاوضات لمناقشة خلافاتها، والتأكد من التقيد التام بالاتفاقات القائمة، مثل خطة العمل الشاملة المشتركة. وما فتئت كندا تدعم المبادرات التي، وإن كانت تبدو متواضعة، توفر إطاراً لتحقيق تقدم ملموس. ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز فهمنا لما هو مطلوب من أجل التحقق من نزع السلاح النووي، لأن ذلك سيكون أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لنا جميعاً في تحقيق أهداف نزع السلاح على المدى الأطول.

(تكلمت بالفرنسية)

وفي مجال المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة التقليدية، لا سيما معاهدة تجارة الأسلحة، تشجعنا الأعمال التي يجري الاضطلاع بها، على الرغم من أن هناك حاجة إلى مواصلة توضيح جهودنا وتركيزها في إطار معاهدة تجارة الأسلحة. كما يسرّ كندا أيضاً المناقشات المتعلقة بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، التي نعتقد أنها تمضي قدماً بوتيرة معقولة وبطريقة بنّاءة من خلال فريق الخبراء الحكوميين المعني بأسلحة تقليدية معينة، الذي تقوده الهند باقتدار.

ويساورنا القلق إزاء الحالة المتردية للاتفاقيات المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والأسلحة البيولوجية والتكسينية. ومع أن النماذج المالية قد تختلف، فإن كندا مستعدة للنظر في طائفة من المبادرات التي من شأنها تحقيق الاستدامة المالية لكل اتفاقية من الاتفاقيات. غير أن سلامة الوضع المالي لكل اتفاقية تتوقف في نهاية المطاف على سداد كل دولة من الدول الأطراف

لاشتراكاتها المقررة، إلى جانب ما يستحق عليها من متأخرات. وبينما تختلف تلك المسؤولية عن التقيد بقواعد الاتفاقيات، فإنها لا تقل أهمية لكفالة التنفيذ الكامل لكل اتفاقية. فهي جزء من القواعد التي اتفقنا على التقيد بها لدى الانضمام إلى كل اتفاقية من الاتفاقيات.

وكذلك فإن السلوك المسؤول والتعاون الدولي شرطان أساسيان لكفالة الاستخدام المستدام والسلمي للفضاء الخارجي. إن الأنشطة المضطلع بها في مجال الفضاء والتكنولوجيا الفضائية ذات الاستخدام المزدوج تتطلب الإدارة الحصيفة لكفالة استمرار استفادة جميع الدول من الأصول والخدمات الفضائية. ونحن متفائلون بأن فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي سيحدد العناصر المحتملة لصك ملزم قانونا من شأنه أن يكمل معايير السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي. كما نرحب بتوافق الآراء الذي توصلت إليه لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن ٢١ مبدأ توجيهيا لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد الطويل.

وترحب كندا بخطة الأمين العام لنزع السلاح وبخطة تنفيذها، سواء من حيث الجهود الرامية إلى استيعاب مدى ونطاق التحديات الحالية في مجال نزع السلاح على الصعيد العالمي، أو من حيث السعي إلى الاستفادة من القدرات الكبيرة للأمم المتحدة كجهة مؤثرة ذات أهمية حاسمة في هذا المجال. وسنعمل مع الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح بشأن الخطة، حسب الاقتضاء ومتى كان ذلك مناسبا.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا الأهمية المستمرة لإبراز المنظورات الجنسانية في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي. وهذا العام في جنيف، استضافت كندا، بتعاون نشط مع جماعات المجتمع المدني، حلقة عمل عن القضايا الجنسانية ونزع السلاح للمهتمين من البعثات الدائمة. ويتشاطر عدد كبير من تلك البعثات وجماعات المجتمع المدني رغبة قوية في العمل معا من أجل تعزيز المنظورات الجنسانية، وقد اتفقت على التعاون في هذا الجهد في إطار اللجنة الأولى. ومنذ ذلك الحين، دعت المجموعة عددا من مقدمي مشاريع القرارات إلى إدماج المنظورات الجنسانية في مشاريع قراراتهم، وقد أثلج صدرنا استعدادهم القيام بذلك. ومن هذا المنطلق، لدينا مشروع قرار بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يتضمن عبارات تقر بأهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع العمليات للنهوض بهذه المعاهدة.

السيد سيسا (بوتسوانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، ولأعضاء المكتب دعمنا الكامل. ونحن على ثقة من أنكم ستوجهون مداولات اللجنة الأولى صوب تحقيق نتيجة ناجحة. وفي نفس السياق، يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الرئيس المنتهية ولايته، الممثل الدائم للعراق، على قيادته الممتازة للجنة الأولى خلال الدورة الثانية والسبعين.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا والمغرب باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.2). وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أود أن استهل بياني بإعادة التأكيد على التزام بوتسوانا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. إن عالمنا اليوم يتسم بخلافات ونزاعات لا نهاية لها تؤثر على ملايين الناس. وفي ذلك الصدد، يجب أن تؤدي مداولات اللجنة إلى نتائج تيسر تحقيق السلام والأمن الدوليين المستدامين لصالح البشرية. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن مداولات اللجنة ينبغي أن تسترشد، في جملة أمور، بالأهداف النبيلة المتمثلة في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وجعل العالم مكانا أكثر أمنا يعيش فيه الجميع.

ولذلك لا يزال يساور بوتسوانا قلق بالغ إزاء التهديدات الخطيرة للسلام والأمن الدوليين في العديد من أنحاء العالم، والتي يمكن القول بأنها تمثل التحدي الأكبر للتنمية البشرية. وإذ نشهد زيادة مقلقة في عدم الاستقرار وانعدام الأمن والنزاعات العنيفة التي يصاحبها دمار ومعاناة المجتمعات المحلية بشكل يعجز عنه الوصف وانتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس الأبرياء، نود أن نشدد على أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها بدون السلام والأمن والاستقرار.

إن وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا وجوديا لا للدول التي تمتلك هذه الأسلحة فحسب، بل وللجنس البشري بأكمله. ولذلك فإننا نشارك الوفود الأخرى في التأكيد على أن الإزالة التامة للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. كما نرفض الفكرة بأن هذه الأسلحة ضرورية بسبب الشواغل الأمنية لأننا نرى أن العواقب الإنسانية الكارثية المحتملة لاستخدامها المقصود أو غير المقصود تفوق بكثير أية اعتبارات أخرى. وفي هذا الصدد، فإننا نحث تلك الدول التي تستند مذاهبها العسكرية إلى استخدام الأسلحة النووية على إعادة التفكير في استراتيجياتها.

ويؤيد وفد بلدي تماما معاهدة حظر الأسلحة النووية. فهي معلم هام آخر يضيف إلى مجموعة النصوص الحالية للقانون الدولي العام صوب عدم الانتشار وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية. ونتطلع إلى أن نصبح دولة طرفا في المعاهدة في المستقبل القريب بمجرد اختتام المشاورات الداخلية.

وفي حين نرفض تماما حيازة واستخدام الأسلحة النووية، فإننا مع ذلك نؤيد استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية مثل توليد الطاقة الكهربائية والزراعة والطب، على سبيل المثال لا الحصر.

إننا ندرك تماما أهمية المساهمة التي تحققت من خلال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. وبوصفنا دولة طرفا في معاهدة بليندابا، نؤيد بقوة سائر المعاهدات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما خطة الأمين العام لنزع السلاح التي تؤكد على أهمية هذه المناطق كجهود ترمي إلى مساعدة المجتمع الدولي في الإعداد لعالم خال من الأسلحة النووية. وفي السياق نفسه نود أن نؤكد من جديد تأييدنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وتلاحظ بوتسوانا ببالغ القلق استخدام الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية في الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا، الأمر الذي يقوض صكوكا دولية مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وزيادة احتمال حيازة هذه الأسلحة من جانب الجهات من غير الدول والجماعات المتطرفة الراديكالية أمر مثير للقلق أيضا.

ويساور بوتسوانا القلق أيضا إزاء التهديدات التي يشكلها الإرهاب وتدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها والجريمة المنظمة عبر الوطنية وجرائم العنف والاعتداء والاتجار بالبشر، على سبيل الذكر لا الحصر. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينتشر بسرعة في العديد من مناطق العالم، مما يتسبب في المعاناة الإنسانية والموت. وهذا أمر يدعو إلى وضع أطر تنظيمية دولية قوية. وفي هذا الصدد، نرحب بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونحث الدول الأعضاء على تنفيذ أحكامه تنفيذا كاملا. ونناشد تقديم المساعدة التقنية، ولا سيما إلى الدول الأعضاء التي تفتقر إلى الموارد والخبرات اللازمة.

ونؤكد من جديد التزامنا باتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام ونظل عاقدين العزم على تحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الألغام المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٢٥. وفي هذا السياق نحث على التنفيذ التام لخطة عمل مابوتو التي تحدد المعالم الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية.

وفي الختام، تؤكد بوتسوانا من جديد التزامها بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين.

السيد تيتوانيا ماتانغو (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد إكوادور البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا والسلفادور باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التوالي (انظر A/C.1/73/PV.2).

وترى إكوادور أن من غير المقبول أن تظل الأسلحة النووية موجودة. ونشعر بالقلق إزاء احتمال استخدام الأجهزة المتفجرة النووية مرة أخرى، سواء عن قصد أو عن غير قصد، بالنظر إلى المخاطر الجسيمة والعواقب الإنسانية التي قد يجلبها أي استخدام من هذا القبيل. ونعتقد أنه ينبغي للدول أن تلغي أي تلميحات إلى الردع النووي من مبادئها العسكرية والامتناع عن القيام باستعدادات عسكرية تنطوي على إمكانية استخدام الأسلحة النووية، ومن ثم التهديد باستخدامها، سواء كانت تلك الأسلحة في حيازتها مباشرة، أو في سياق تحالف أوسع.

وتعتقد إكوادور مثل معظم الدول، أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية عمليات متوازية، ومترابطة ومنسقة، وينبغي أن تكون كذلك. إن بلدي، وهو دولة غير حائزة للأسلحة النووية، ما برح يتقيد، وسوف يتقيد بالإلتزامات الدولية المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد قام بذلك، متعلقا بالأمل الذي ما زلنا نُكنه اليوم، في أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضا بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي. بيد أن إكوادور تعرب عن الأسف لأن هذه الالتزامات لم يتم التقيّد بها بعد.

لقد شاركنا في العام الماضي في معلم هام سعيا إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. فقد اعتُمدت أخيرا، بعد عدة عقود، معاهدة حظر الأسلحة النووية، منشئة صكا دوليا ملزما قانونا لحظر تلك الأسلحة، ورسمت مسارا للقضاء التام عليها. وتؤكد إكوادور مجددا، التي تشارك في عملية التصديق عليها، التزامها بهذا الاتفاق الدولي، وتشدد على أهميته.

وتؤكد إكوادور مجددا التزامها أيضا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وركائزها الثلاث، التي يجب تنفيذها بطريقة متوازنة، وبدون تمييز أو معايير مزدوجة. وهذا العام يصادف ذكراها السنوية الخمسين.

وفي السياق الموجه نحو نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، نعرب عن تأييدنا للتعجيل ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية (CTBT). وستدخل المعاهدة حيز النفاذ عندما تصدق على المعاهدة الدول المدرجة في المرفق ٢، والتي لم تقم بذلك حتى الآن؛ وليس من خلال قرارات صادرة عن هيئات ليس لها سوى صلة ضئيلة بسريانها أو لا صلة لها بذلك. وتؤكد إكوادور مجددا إدانتها لجميع التجارب النووية، الأمر الذي يعكس التزامنا. وتقوم محطات الرصد دون السمعي ومحطات النويدات المشعة في أرخبيل غالاباغوس بعملها الآن.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، واستناداً إلى المبادئ التي ذكرتها آنفاً، يود وفد إكوادور أن يؤكد مجدداً التزامها الكامل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وندين استخدام هذه الأسلحة في أي مكان من جانب أي طرف، وندعو إلى القضاء التام عليها، عملا بالالتزامات التي تم التعهد بها في الاتفاقيات، ضمن المهل الزمنية المحددة، دون مزيد من التمديد أو التأخير.

إننا طرف متعاقد في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة بمعاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية، والتي احتفلنا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها في العام الماضي. وفي هذا السياق، نحث جميع الدول على العمل من أجل إنشاء وتوطيد مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم، كعملية ترمي إلى تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في نزع السلاح العام الكامل.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، تتشاطر إكوادور أهداف برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتدعمها بقوة. إن إكوادور طرف في بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها، والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد صدقت إكوادور أيضاً على اتفاقية الذخائر العنقودية، ونعتبر تحقيق عالميتها أولوية، نظراً لأن هذه الأسلحة ذات آثار قاسية وضارة على وجه الخصوص، ولا سيما بالنسبة لأضعف الفئات.

وعلى نفس المنوال، وبالنظر إلى أن السكان المدنيين هم الضحايا الرئيسيون لاستخدام تلك الأسلحة، أود أن أؤكد مجدداً التزامنا ودعمنا لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام.

ويعرب بلدي أيضا عن القلق إزاء تطوير وتحسين واستخدام المركبات الجوية غير المأهولة، والأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ويدين استخدامها. ولذلك، نؤيد العمل الجاري في هذا الصدد في سياق الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، لكننا نعتقد أنه يجب أن يتجاوز مجرد تنظيم التجارة الدولية في هذه الأسلحة.

وسيشكل حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تهديدا خطيرا جدا للسلم والأمن الدوليين. وتؤيد إكوادور ضرورة ضمان الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وتفادي عسكرته بوضع معدات عسكرية خارج الغلاف الجوي، أو إنشاء ما يسمى بقوات الفضاء. إن الفضاء الخارجي جزء من التراث المشترك للبشرية، ونرفض فكرة اعتباره مسرحا جديدا للصراع المسلح بأي شكل من الأشكال.

لقد كان نزع السلاح من بين أولويات الأمم المتحدة منذ تأسيسها. وفي حين أن العديد ينتابهم الإحباط لعدم تحقق المزيد في هذا المجال، يجب أن نواصل دعم أهمية ومحورية جهود نزع السلاح في الأمم المتحدة. ولذا فإننا نؤيد أنشطة الأمين العام في إطار ضمان مستقبلنا المشترك – خطة لنزع السلاح – بهدف كفالة الاعتراف بالأولوية القصوى لنزع السلاح النووي، وتعزيز المبادرات الرامية إلى تيسير الحوار بين الدول، والعودة إلى المسار المؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

ومن الأهمية بمكان مواصلة تعزيز العلاقة بين نزع السلاح والتنمية. وتمشيا مع الفرضية الواردة في تقرير الأمين العام (A/66/168) في هذا الصدد – بشأن الترابط الوثيق بين السلام والأمن والتنمية، حيث لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام، ولا سلام بدون تنمية – يجب علينا أن نضاعف جهودنا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها، في نفس الوقت الذي نكثف فيه جهودنا الرامية إلى المضي قدما صوب أهداف نزع السلاح.

– وفي الختام، تؤكد إكوادور مجددا اعتقادها بضرورة عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح. لذا، فإننا ندعو إلى مواصلة المشاورات على أساس الاتفاق التاريخي لعام ٢٠١٧ في الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن هذه المسألة، الذي تتشرف إكوادور برئاسته، بهدف الإسراع بعقد مثل هذه الدورة لصالح المجتمع الدولي.

السيد أكيابو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أتقدم بخالص التهنئة للرئيس، على

انتخابه لقيادة عمل اللجنة الأولى. ونحن على اقتناع بأن خبرته وقيادته ستكون مزايا قيمة لسير عملنا ونجاحه.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا والمغرب باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التوالي (انظر A/C.1/73/PV.2).

إن البيئة الأمنية العالمية لم تشعرنا بالإطمئنان هذا العام مقارنة بالعام السابق. وفي الواقع، على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق، بما في ذلك في سياق المحادثات في شبه الجزيرة الكورية، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء تدهور البيئة الأمنية، ولا سيما في الشرق الأوسط؛ وتقويض الاتفاق النووي الإيراني؛ والاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية؛ وازدياد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والتطوير التدريجي للرؤوس الحربية النووية الصغيرة؛ والمحاولات الرامية إلى غزو الفضاء الخارجي. إن نقاط التوتر السياسي والعسكري هذه، بحكم طبيعتها، تذكرنا باللحظات العصيبة في الحرب الباردة وما صاحبها من كرب، وهو ما يعتبره العالم بأسره فصلا قاتما في تاريخه.

على الرغم من اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليه ٢٠١٧، لا يمكن تحقيق هدف نزع السلاح الكامل في الوقت المناسب بسبب حجة الردع النووي التي لا تزال الدول الحائزة للأسلحة النووية تتمسك بها. وعلاوة على ذلك، يلاحظ وفدي مع الأسف أنه على الرغم من توقيع ١٨٣ دولة وتصديق ١٦٧ دولة، على التوالي، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم تدخل بعد المعاهدة حيز النفاذ. ونثني على تايلند، التي كانت آخر دولة صادقت على المعاهدة.

يدعو بلدي الدول إلى اتباع نهج مبتكر إزاء نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، نظرا للعواقب الإنسانية والبيئية الكارثية التي يمكن أن تنجم عن استخدام الأسلحة النووية.

ونحن ندين ميل الدول إلى مواصلة الاستثمار في تحديث ترساناتها النووية، بينما لا تستثمر إلا القليل جدا في إزالة تلك الأسلحة ووسائل إيصالها. وبالمثل، تأمل كوت ديفوار في اعتماد صك عالمي وغير تمييزي بشأن ضمانات الأمن السلبية، ليتسنى توفير الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

علاوة على ذلك، لا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية، ويدعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولهذا السبب، ونظرا للخطر المُثبت بالبراهين جراء تحويل أسلحة الدمار الشامل من جانب جهات من غير الدول، بما فيها الجماعات الإرهابية، نأمل أيضا في اعتماد بروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية ملزم قانونا.

إن الأسلحة التقليدية، التي هي أكثر فتكا من الأسلحة النووية، تُزهق عددا لا يحصى من أرواح الضحايا في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في مناطق الصراع. وفي العديد من البلدان، تقع قوات الدفاع والأمن والمدنيين، فضلا عن قوات الأمم المتحدة، خاصة في منطقة الساحل، ضحايا يوميا للأجهزة المتفجرة المرتجلة ومخلفات الحرب من المتفجرات والألغام المضادة للأفراد. ولا يزال وفدي مقتنعا بأن التنفيذ الكامل والمسؤول لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يمكن أن ينقذ الأرواح ويخفض إلى حد كبير من عدد الضحايا الذي يبلغ سنويا ٥٠٠ ٠٠٠ شخص بسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونهنئ فرنسا على نجاح المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل، وفوق كل شيء، على استنتاجاته التي ستوجه أعمالنا خلال السنوات الست المقبلة.

على الرغم من بصيص الأمل هذا، فإن ظاهرة السمسرة في الأسلحة، وعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة الذخائر لا يزالان مصدر قلق لبلدي. وبدون حل مسألة

الذخائر، لن يتحقق أي نجاح آخر في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وفي هذا الصدد، تعرب كوت ديفوار عن استعدادها لتقاسم خبرتها في مجال إدارة الذخائر، وفقا لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذخائرها، والمواد الأخرى ذات الصلة.

إن مجالات التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب ألا تقوض أمننا الجماعي. ويأمل وفدي في أن تُتخذ تدابير توافقية، وشفافة، وغير تمييزية، استنادا إلى القانون الدولي، من أجل التخفيف من الاستخدام الضار للفضاء الإلكتروني. وفي هذا الصدد، لا يمكن إنكار أن مساهمة الشباب قيمة للغاية في مكافحة التطرف والجريمة الرقمية في الفضاء الإلكتروني.

بالمثل، تنبغي حماية الفضاء الخارجي، التي تعتبر بحق في صالحنا المشترك، من أي عسكرة أو سباق تسلح. وفي هذا الصدد، سيكون من المناسب اعتماد صك ملزم قانونا أو مدونة سلوك قائمة على توافق الآراء بشأن الأنشطة الفضائية.

وعلاوة على ذلك، يحض بلدي الدول الأعضاء على مواصلة دعمها السياسي والمالي لمراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح، التي لا تزال تشكل دعما قيما جدا للتعاون في مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن صون السلم والأمن الدوليين يتطلب مشاركة جميع الدول الأعضاء. ولذلك لن يكون ذلك فعَّالا إلا إذا تمكنا من التغلب على سوء فهمنا ومصالحنا في إطار متعدد الأطراف تماما، ولا سيما فيما يتعلق بآليات نزع السلاح، التي تتيح لنا الفرصة لتمكين الحوار من أن يسود في جميع الظروف.

السيد العواني (تونس) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، باسم وفد تونس، أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه. ونؤكد له دعمنا الكامل في الاضطلاع بعمله بنجاح. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالرئاسة العراقية في الدورة السابقة.

يؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والمغرب، باسم مجموعة الدول الأفريقية، ومصر، باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/73/PV.2).

بالنظر إلى تزايد تعقد حالات الأزمات وتضخم المخاطر التي تهدد الأمن الدولي، تود تونس أن تشدد على أهمية الحوار، وتعددية الأطراف، واحترام القانون الدولي في منع نشوب الصراعات، ونزع السلاح، وتحقيق العدالة، وتعزيز نظم عدم الانتشار.

في هذا الصدد، نرحب بالعملية الدبلوماسية الجارية لتحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، ولا سيما الزخم الإيجابي الذي أحدثته هذا العام مؤتمرات القمة الثلاثة التي انعقدت بين الكوريتين، والاجتماع التاريخي الذي انعقد بين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى إحلال السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية، وفي جميع بلدان المنطقة.

نعتقد أيضا أن خطة العمل الشاملة المشتركة، المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، مثال على الدبلوماسية الناجحة المتعددة الأطراف التي يكتسي تنفيذها الفعَّال أهمية قصوى.

ترحب تونس بخطة الأمين العام لنزع السلاح وتشاطره الأمل في أن تسهم في استئناف الحوار والمفاوضات بشأن نزع السلاح.

لقد أيدت تونس منذ البداية العملية التي أدت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، وتعتبرها خطوة في الاتجاه الصحيح، وفي الوقت نفسه ترى أنها تعزز نظام عدم الانتشار. ونأمل أن تسهم، حالما يبدأ سريان مفعولها، في تحقيق هدف القضاء على تلك الأسلحة.

وفي نفس الوقت، تكرر تونس دعوتها إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذها

بالكامل، استنادا إلى ركائزها الثلاث. وتقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في هذا الصدد، وتعتقد تونس أن من الضروري لتلك الدول أن تعزز الحوار فيما بينها من أجل استعادة الثقة، والحد من دور الأسلحة النووية في ردع كل منها، واستئناف المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وتحض تونس أيضا جميع الدول، التي لم توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولم تصادق عليها، على أن تفعل ذلك.

تأسف تونس بشدة لعدم إحراز تقدم حتى الآن في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وكان عدم انعقاد مؤتمر للتفاوض بشأن معاهدة لإنشاء هذه المنطقة، والذي خُطط له وطال انتظاره، أحد الأسباب الرئيسية لفشل المؤتمر الاستعراضي الأخير للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي انعقد في عام ٢٠١٥.

وفي هذا السياق، إن تونس إذ تأمل في إنهاء هذا المأزق، تؤيد مشروع المقرر المقدم من مجموعة الدول العربية، والذي، ما أن يُعتمد، سيعهد إلى الأمين العام بعقد مؤتمر لوضع معاهدة ملزمة قانونا ً بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قبل حزيران/يونيه ٢٠١٩. وستحضر المؤتمر دول المنطقة كافة، فضلا عن مقدمي قرار عام ١٩٩٥ والمنظمات الدولية المعنية.

تعتقد تونس أن انعقاد هذا المؤتمر سيكون فرصة مثالية لإنشاء منبر للحوار، والتصدي بشكل بناء للتحديات الإقليمية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن شأن هذا الإنجاز أن يتيح في نهاية المطاف فرصة لإنشاء آلية أمنية إقليمية قوية لتحقيق السلام والأمن المستدامين في المنطقة بطريقة شاملة وتعاونية. وفي الواقع، تم توخي الحرص على الإشارة في مشروع المقرر إلى أن المؤتمر المقترح سوف يعتمد قراراته بتوافق الآراء، بغية التوصل إلى اتفاقات تبرمها دول المنطقة بحرية. ونرى أيضا أن بدء عملية التفاوض هذه سييسر معالجة أحد أصعب المشاكل التي تواجه مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار، وسيتيح فرصة أفضل للنجاح في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

وما زلنا نخشى أن يؤدي الوضع الراهن إلى تقويض مصداقية معاهدة عدم الانتشار ويدفع بلدان المنطقة نحو سباق تسلح خطير، في ظل استمرار التهديد الإرهابي ومخاطر حصول جهات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو بيولوجية أو كيميائية. وتغتنم تونس هذه الفرصة لتجديد دعوتها إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وإدانتها لجميع استخدامات تلك الأسلحة.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يؤجج النزاعات الداخلية والاتجار بالبشر وأنشطة الجماعات الإرهابية. ونؤكد مجددا دعمنا للتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونرحب بنتائج المؤتمر الثالث لاستعراض البرنامج، الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه.

وتتشاطر تونس الشواغل المعرب عنها بشأن انتشار الهجمات الإلكترونية وإمكاناتها الكبيرة في نشر الفوضى. ونهيب بالدول أن تحترم القانون الدولي في المجال الرقمي. ونؤيد المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد فضاء إلكتروني آمن يضمن الحريات الفردية، ويحترم سيادة الدول. وفي ضوء تطوير نظم أسلحة جديدة ذاتية التشغيل، تدعو تونس إلى تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي للأغراض العسكرية. كما نأمل أن يتم اتخاذ التدابير المناسبة لتجنب عسكرة الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح فيه.

وختاما، فإن تونس، بوصفها مرشحة لتَبَوُّء مقعد غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠٢١-٢٠٢٠، تلتزم بمواصلة تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، وبتأييد جميع المبادرات في هذا الصدد.

السيد أساراف (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس على توليه الرئاسة. وأؤكد له تعاون وفد بلدي.

إن الشرق الأوسط منطقة محفوفة بالحروب والنزاعات والأعمال القتالية والمعاناة الإنسانية لسنوات عديدة. وقد شهدت في الآونة الأخيرة المزيد من عدم الاستقرار والاضطراب، مع نشوب الحروب الأهلية؛ وتفكك الأراضي الوطنية؛ واتساع رقعة المناطق الخاضعة جزئيا أو كليا لسيطرة المنظمات الإرهابية، التي يحظى بعضها بدعم كامل من دول المنطقة؛ واستفحال انتشار الأسلحة التقليدية وتحويلها إلى جهات من الدول ومن غير الدول. ويشمل ذلك الأسلحة المتطورة، والأهم من ذلك، انتشار استخدام الأسلحة الكيميائية بما يتنافى مع المعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن، فضلا عن سعي دول في المنطقة إلى امتلاك الأسلحة النووية، الأمر الذي يخالف التزاماتها وتعهداتها تجاه المعاهدات والمجتمع الدولي.

وقد ثبت أن لتلك الحقيقة المثيرة للقلق وتلك التهديدات عواقب مدمرة لا تقتصر على الشرق الأوسط بل تشكل تهديدا خطيرا يتجاوز الحدود الجغرافية. وتؤيد إسرائيل رؤية شرق أوسط يسوده السلام ويخلو من الأعمال العدائية، كما ينبغي أن تؤيد تلك الرؤية جميع دول المنطقة وسكانها. بيد أن هذه الرؤية لا يمكن تحقيقها دون الاعتراف المتبادل والمصالحة ووقف جميع أعمال الإرهاب والعدوان والأعمال القتالية، التي تنفذ بعضها أو تساندها دولٌ يجلس ممثلوها في هذه القاعة بالذات.

وفي أيار/مايو، أعلن الرئيس ترامب انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة. وكانت دولة إسرائيل صريحة فيما يتعلق بالتهديدات التي يشكلها ذلك الاتفاق فيما بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا وإيران على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط منذ إبرامه، وبخصوص آثاره الخطيرة. وفي السنتين التاليتين لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، لم تعمل إيران إلا على تعزيز سلوكها الخبيث في منطقتنا. وتواصل إيران اختبار صبر المجتمع الدولي، وتتحدى بصورة متكررة حدود قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتوفر محفوظات إيران النووية دليلا مباشرا على طموحاتها العسكرية النووية وأنشطتها لتحقيق هذا الهدف.

فقد أجرت إيران أكثر من ٢٠ تجربة للقذائف التسيارية منذ بدء تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد صُمِّمت جميع تلك القذائف لتكون قادرة على إيصال رؤوس حربية نووية. وقد كانت القذائف التي جربها النظام الإيراني مختلفة المَدَيات، إذ تصل إلى ٢ ٥٠٠ كيلومتر، أي أنها قادرة على إصابة أهداف أبعد بكثير خارج حدود منطقة الشرق الأوسط. وقد تمت إدانة إيران بقوة لإطلاقها مركبة لإطلاق السواتل، لأنها تحتوي على مكونات تستخدم في الصواريخ التسيارية العابرة للقارات. وتمتد أنشطة إيران في مجال القذائف لتشمل الشرق الأوسط بأكمله. فقد هددت حرية حركة السفن في البحر الأحمر، وهاجمت أهدافا سعودية وعراقية، وانتهكت سيادة البلدين، وأنشأت مصانع لإنتاج الصواريخ وتجميعها في سورية وفي لبنان، وأنشأت قواعد لإطلاق القذائف في المنطقة. وهذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالقذائف انتهاكات صارخة للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إن التقارير عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تدعو إيران إلى الامتناع عن هذه الأنشطة. وتهيب إسرائيل بالمجتمع الدولي إدانة تلك التجارب بشكل قاطع مع إبداء عدم التسامح مطلقا تجاه سلوك إيران.

ولا تقتصر أنشطة إيران الخبيثة على تجارب القذائف التسيارية. بل تواصل طهران تعزيز الأنشطة الهدامة في جميع

أنحاء المنطقة بدعمها للمنظمات الإرهابية، بما في ذلك توفير الأسلحة وتقديم الدعم المالي والسياسي والتدريب العسكري. وتنتهك تلك الأنشطة العديد من قرارات مجلس الأمن، ويرد ذكرها في مختلف التقارير عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

إن تفشي استخدام الأسلحة الكيميائية على يد النظام السوري، الذي انضم إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتعهد بالتخلي عن كامل برنامجه في مجال الأسلحة الكيميائية، مبينٌ بوضوح في التقرير (S/2016/738) الذي أصدرته آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في عام ٢٠١٦، من بين تقارير أخرى. وأحدث تقرير لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يقول بوضوح أنه تم استخدام عامل كيميائي في دوما في ٧ نيسان/أبريل. ويأتي ذلك التقرير بالإضافة إلى العديد من التقارير والبيانات التي قدمها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن الثغرات في الإعلان السوري وتبايناته وأوجه عدم اتساقه. ويمثل ذلك مصدر قلق يجب على المجتمع الدولي التصدي له بشكل واضح وحازم للحيلولة دون استمرار تآكل القاعدة المطلقة التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية. ولذلك نشيد بالدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية التي عُقدت مؤخرا وأقرت بالأهمية الحيوية لإنشاء آليات الإسناد لمحاسبة مرتكبي تلك الأعمال الفظيعة.

ولا تزال الأسلحة التقليدية تودي بحياة مئات الآلاف من الناس في جميع أنحاء العالم كل سنة. وقد انتشرت تلك الأسلحة في المنطقة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنظومات الأسلحة من قبيل منظومات الدفاع الجوي المحمولة. ومن الواضح أنه يتعين على الدول أن تتقيد بالتزاماتها الدولية بعدم انتشار الأسلحة التقليدية ومكافحتها بدلا من ذلك عن طريق إدارة مخزوناتها على نحو فعال. إن الامتثال وتنفيذ الصكوك، حسب الاقتضاء، مثل برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، هما عاملان مهمان إذا أردنا بلوغ الهدف المتمثل في إقامة عالم أكثر أمانا.

وفيما يتعلق بمسألة معاهدة حظر الأسلحة النووية، تود إسرائيل أن تؤكد رأيها المتمثل في أن المعاهدة لا تضع قانونا عرفيا يتعلق بموضوع المعاهدة أو مضمونها، ولا تسهم في وضعه أو تشير إلى وجوده.

أما بخصوص مسألة أمن الفضاء الإلكتروني، فإن إسرائيل، بوصفها مساهما نشطا في فريق الخبراء الحكوميين السابق، تأسف لأن آخر اجتماع للفريق لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المعلقة. ونحن مستعدون لمواصلة تقديم الدعم لهذا العلم المهم والإسهام فيه في المستقبل.

وفي الختام، تدعي بعض الجهات الفاعلة في المنطقة أنه يمكن إنشاء هيكل أمني جديد وشامل في الشرق الأوسط دون التعاون مباشرة مع إسرائيل، ودون الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومأمونة، ودون الحد من التوترات الإقليمية وبناء ما يلزم من الاطمئنان والثقة فيما بين دول المنطقة. وذلك الموقف لا يمكن الدفاع عنه، وسيقوض السعي إلى تحقيق شرق أوسط ينعم بالسلام والأمن والاستقرار. وتختلق تلك العناصر الفاعلة في المنطقة أعذاراً، مثل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، لكي لا يضطروا تضطر إلى التصدي للمسائل الحقيقية في الشرق الأوسط. ولذلك، تريد تلك العناصر إبقاء المسألة في الأوساط المتعددة الأطراف مع الدفع بإسرائيل بعيداً. فهم لا يكترثون فهي لا تأبه لمنتديات تحديد الأسلحة ويفضلون وتفضل أخذها رهينة لديها لإقصاء أخذهم رهائن لإفراد إإسرائيل سرائيل بغض النظر عن النتائج. ولا يمكن لهؤلاء الذين ينضمون إليهما سوى إلقاء اللوم إلا على أنفسهم نتيجة على فشل وانهيار منتديات تحديد الأسلحة وانهيارها.

ويجب أن ينبثق الحوار الإقليمي المُستند إلى مبدأ توافق الآراء، وهو مبدأ مقبول على نطاق واسع، حصراً من المنطقة، وأن يهدف إلى معالجة شواغل جميع الدول على قدم المساواة وبطريقة شاملة للجميع. وعليه، شاركت إسرائيل، بحسن نية، في خمس جولات لعملية غليون في حين رفض الآخرون في المنطقة المشاركة على نحو بناء وانسحبوا من المشاورات في نهاية المطاف مثلما، كما فعلوا في محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي في أوائل عقد التسعينات.

وقد استغرق الأمر وقتاً طويلاً وجهوداً دولية كبيرة لنصل إلى حيث نحن اليوم بشأن هذه المسألة، سواءً في الجمعية العامة أو مشاريع قرارات لجنتها الأولى. ومن المؤسف للغاية أن المجموعة العربية على وشك كسر حلقة هذا التقدم، فهي تسعى إلى الإيقاع أخذ بالأمم المتحدة والجمعية العامة رهائن رهينتين لديها وأن تخصمع استبعاد إسرائيل بالذكر، مخربة لتقوض بذلك مرة أخرى منتديات تحديد الأسلحة. ولن تتعاون إسرائيل من جديدمجددا مع أي مبادرة من هذا القبيل. ويؤسفنا ألا نرى الحماس نفسه بين هؤلاء تلك العناصر لحل المشاكل الحقيقية التي يعاني منها الشرق الأوسط.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى زملائي في تهنئة الرئيس وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم في مناصبهم. وأؤكد للرئيس كامل دعم وفد بلدي لواجباته الهامة التي سيضطلع بها.

وقد شهدنا تحولات دينامية فضلاً عن تقلبات في البيئة الأمنية العالمية على مدار السنوات العديدة الماضية. وتتضاعف المشاكل والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في عالم متزايد الترابط والتعقيد، بل وتصبح أكثر تشابكاً على نحو وثيق. ونتيجة لذلك، فإن المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار قد أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، وأصبحت المواضيع التي ما فتئنا نناقشها خلال الأيام القليلة الماضية أصبحت متزايدة الأهمية.

وللأسف، نرى اليوم أننا لا نزال نبعد مسافة كبيرة عن هدفنا الرئيسي المتمثل في إنشاء عالم خالي من الأسلحة النووية. ويشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحديثها، ولا سيما الأسلحة النووية، تحديات خطيرة للسلام والاستقرار الدوليين، ويزيد من صعوبة تحقيق عملية التنمية المستدامة. وما نحتاج إليه هو الوحدة في مساعينا لبناء عالم أكثر سلامة وأمناً، وأول خطوة صحيحة في هذا الاتجاه هي احترام المبادئ والقواعد الدولية القائمة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونتشاطر في هذا الصدد دعوة الأمين العام إلى جميع الدول للعمل معاً لاتخاذ خطوات ملموسة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها من أجل التأهب لإيجاد عالم خالي من الأسلحة النووية.

واسمحوا لي أن أذكّر اللجنة الأولى بأن صربيا قد انضمت إلى جميع الصكوك الدولية الرئيسية في هذا المجال. ونعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عماد هيكل منظومة الأمن الدولي والركيزة التي يستند عإليها النظام الدولي لعد انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونأمل أن تعمل المناقشات الدينامية الحيوية التي دارت خلال جلسة اللجنة الأولى لهذا العام بمثابة أساس متين في الأعمال التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة المقبل المقرر عقده في ٢٠٢٠.

وقد صدّقت صربيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٠٠٤، وتنضم إلى مجموعة البلدان التي تدعم تؤيد بقوة التنفيذ العالمي لها في أقرب وقت ممكن. ونرحب في هذا الصدد بتصديق تايلند على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد أثبتت استجابة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في مناسبات عديدة، أن دورها مهم جدا في توفير بيانات موثوقة ومستقلة بسرعة على وجه الا ستعجال – وهو أمر لا يمكن لأي بلد بمفرده القيام به. ونعتقد

أن آليتها للتحقق تعد أداة فعالة لمنع وتثبيط تطوير الأسلحة النووية وانتشارها.

وعلى غرار بقية المجتمع الدولي، فقد تابعنا باهتمام التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية. إن الخطوات الإيجابية المُتخذة هذا العام تعطينا الأمل في أن يتسنى إحراز التقدم بشأن نحو التوصل إلى حل شامل وسلمي ودبلوماسي وسياسي لتحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

ولا نزال على اقتناع فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة بأنها تمثل إنجازاً كبيراً لتعددية الأطراف. ويحدونا الأمل في أنه على الرغم من أوجه عدم اليقين التي تحيط بخطة العمل الشاملة المشتركة حاليا، فإن أصحاب المصلحة سيواصلون بذل كل جهد ممكن من أجل التصدي للتحديات، ما سيساهم بدوره في هذه المسألة الحيوية للنظام العالمي لعدم الانتشار.

ولا تزال جمهورية صربيا ملتزمة التزاماً كاملاً بالأهداف المشتركة لعدم الانتشار ونزع السلاح. ونواصل بذل الجهود الرامية إلى تحسين تشريعات السلامة الأمان، بهدف تلبية المتطلبات الأمنية المعترف بها دولياً وتنفيذ جميع الالتزامات بموجب الوثائق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما في مجال عدم الانتشار. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أسلط الضوء على بعض الخطوات الملموسة التي اتخذتها بلدي ها دولتي في الآونة الأخيرة مؤخرا لتعزيز نظام منع الانتشار من جميع جوانبه.

وصدّق برلمان جمهورية صربيا على إدخال تعديل على لااتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في آذار/مارس ٢٠١٦. وقد ومهّد هذا التصديق الطريق لدخول التعديل حيز النفاذ على نطاق عالمي، وهو ما نرحب به بقوة. وعلاوة على ذلك، صدّق برلماننا الوطني العام الماضي على اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. ومن المقرر كذلك التصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات هذا العام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي سياق التصدي لمخاطر الانتشار التي تشكّلها الجهات من غير الدول، فلا تزال صربيا تولي أهمية كبرى للامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). واستناداً إلى التوصيات والنواتج المنبثقة من الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، اعتمدت جمهوريا صربيا في مطلع هذا العام خطة عملها الوطنية الثانية لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، كما أنشأت فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوكالات لتنفيذ الخطة.

وتواصل الاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، مثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، تقديم إسهامات هائلة في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها. وفي وقت تتعاظم فيه مخاطر الانتشار، فإن من مصلحتنا جميعاً أن نحافظ على تلك الاتفاقات الهامة المتعددة الأطراف لضمان سلامتنا أماننا وأمننا الجماعيين وضمان وكفالة تنفيذهما الكامل والفعال.

ولا يزال الإتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية يهدد الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين، ويسبب الضرر لحياة الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم. ولمواجهة تلك الظاهرة وآثارها، ما تزال صربيا مؤيدا نشطا لتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة على الصعيد العالمي. ونرى أن من الأهمية بمكان اتّباع نهج للتعاون الإقليمي في ميدان مراقبة تصدير الأسلحة، بما في ذلك التعاون في مجال التقيد بالتزامات معاهدة تجارة الأسلحة. وأنشأت في هذا الصدد بلدان منطقة غرب البلقان آلية فعالة للتعاون الإقليمي في مجال مراقبة صادرات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – مركز الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

في جنوب شرق أوروبا – وهي تسهم إسهاما قيّما في بناء الثقة ونقل المعارف وتبادل أفضل الممارسات والمعلومات على الصعيد الإقليمي. واُعتمدت كذلك خلال أثناء مؤتمر قمة غرب البلقان في لندن في تموز/يوليه، خريطة طريق للتوصل إلى حل مستدام بشأن الحيازة غير المشروعة وإساءة استخدام والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها في منطقة البلقان الغربية بحلول عام ٢٠٢٤. ونحن حالياً بصدد صياغة خطة عمل وطنية تمشياً مع خريطة الطريق.

وترحب صربيا أيضاً بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الأمر الذي يمكن أن قد يساعد على حماية أضعف أشد الأعضاء في المجتمع ضعفا من من التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما يساعد في النهوض ببلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وأود أخيرا وليس آخرا أن أتناول في بضع كلمات النداءات المتعلقة بأهمية وضرورة إعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح في جنيف، باعتباره الهيئة التفاوضية الرئيسية في هذا المجال. ويحدو بلدي وطيد الأمل في أن تنظر الدول الأطراف في المؤتمر أخيراً في مسألة موضوعية أخرى ذات أهمية خاصة لبلدي – ألا وهي توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. فهناك حاجة ملحّة إلى هذا التوسع لأن المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر تكتسي أهمية بالغة لعدد من أكبر البلدان بالمقارنة إلى الدول الأعضاء الحاليين في مؤتمر نزع السلاح البالغ عددها ٦٥ دولة. وهي عالمية بطبيعتها وينبغي مناقشتها والتفاوض بشأنها على أساس غير تمييزي وشفاف ومتعدد الأطراف. ويجب إعطاء كل دولة الفرصة للمشاركة في العملية وتحمل نصيبها من المسؤولية. إن الإرادة السياسية الواضحة ضرورية للتغلب على الجمود الحالي والشروع في مناقشات جادة بشأن المسائل الجوهرية وتقديم إسهام يتسم بالمصداقية في إحلال السلم والأمن الدوليين. ولتحقيق هذه الغاية، فإن صربيا على استعداد للإسهام بشكل نشط.

السيد سيامبا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أبدأ بالإعراب عن ارتياحنا لتولي السفير أيون جينغا رئاسة اللجنة الأولى. وبصفتي ممثلاً لبلد يقدر مفهوم السلام من خلال الدبلوماسية، فإنني على يقين من أنه سيكون جديرا بثقة اللجنة وسيدعم جهودها الرامية لتقديم أفضل الحلول للتحديات الحالية التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

وعلى أساس أن رومانيا تتفق مع تقييمات البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2)، إسمحوا لي أن أبرز بعض المسائل التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلدي.

تؤمن رومانيا إيمانا راسخا بقوة تعددية الأطراف الفعالة والتعاون الدولي. وعندما تهدد التحديات الجديدة والقديمة الوضع الأمني العالمي، فإن مسؤوليتنا تقتضي دعم وتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد من خلال البحث عن حلول متعددة الأطراف ستمكننا من الوصول إلى بيئة عالمية وإقليمية مستقرة.

وفي هذا السياق، أود أن أشيد بمبادرة الأمين العام الطموحة ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“ وأن أعرب عن دعم بلدي القوي لتحقيق أهدافها. وتظل رومانيا ملتزمة التزاما راسخا بآليات فعالة متعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. وأود أن أؤكد من جديد دعمنا الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها تشكل حجر الزاوية في القانون الدولي. ونحن على اقتناع بأن التنفيذ الثابت والفعلي للأحكام ذات الصلة من ذلك الصك القانوني الأساسي يظل هو الطريق إلى الأمام من أجل تحقيق نزع السلاح النووي وسيفيد جميع تطبيقات الطاقة النووية السلمية.

ويتعين أن تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أفضل أدواتنا في الجهود العالمية لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، بدون سلوك مسارات مختصرة خلال هذه العملية. ويجب بذل كل الجهود من أجل نزع السلاح النووي بشكل جماعي وبطريقة مناسبة وتدريجيا ووفقًا للتحديات الأمنية والالتزامات التعاهدية لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بناءً على سلسلة من الإجراءات الملموسة والخطوات الفعالة ولصالح جميع المعنيين. وفي ضوء الذكرى الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٢٠، تشجع رومانيا جميع الأطراف على اتباع نهج تطلعي من خلال بذل قصارى جهودها لتقليص الاختلافات في وجهات النظر والبحث عن حل وسط للدفع قدما بهدفنا المشترك المتمثل في تعزيز نزاهة معاهدة عدم الانتشار عبر جميع أركانها الثلاثة.

وبدلاً من البدء في سلوك مسارات مختلفة، يجب أن نعمل بشكل أكبر مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء من أجل اتباع نهج عملي قائم على توافق الآراء لمعالجة التهديدات النووية، مثل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو هدف عملي يمهد الطريق لتوفير المزيد من الأمن للجميع. ومن واجبنا العمل معًا لإبقاء هذه القضية على رأس جدول الأعمال. وينبغي أن نزيد الوعي بفوائد المعاهدة ونظامها الخاص بالتحقق من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

و الخطوة المنطقية الأخرى هي الشروع في مفاوضات في أقرب وقت ممكن في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي أداة هامة وموضوعية لإحراز تقدم في مساعينا المشتركة في عملية نزع السلاح النووي. ونعتقد أن مؤتمر نزع السلاح بمبدأيه الأساسيين المتمثلين في توافق الآراء والعضوية، يظل المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف ويجب الحفاظ على دوره التفاوضي وتعزيزه.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء انتهاكات الالتزامات الدولية المتعلقة بالبرامج النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية التي تهدد السلام والأمن الدوليين والنظام العالمي لعدم الانتشار. وفي ذلك السياق نرحب بالمبادرات الدبلوماسية الرامية للتوصل إلى حل سلمي فيما يتعلق بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ونؤكد ضرورة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باتخاذ خطوات ملموسة يمكن التحقق منها لإظهار إرادتها السياسية لتحقيق نزع السلاح النووي الكامل والذي لا رجعة فيه.

ويتعين أن نواصل الدفاع عن الدور الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية. وعليه تود رومانيا أن تضم صوتها إلى الأصوات الداعمة لأنشطة الوكالة وأن تؤكد من جديد عزمها على مواصلة الإسهام بشكل كبير وبناء في عمل الوكالة. ولا يمكن اعتبار ذلك سوى تقدم طبيعي في التزامنا الثابت بالإطار المؤسسي لعدم الانتشار، حيث تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جانب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدور رئيسي. ويجب أن ندعم الوكالة في الاضطلاع بدورها الحيوي في تنسيق التعاون الدولي في إطار الحوار العالمي الخاص بالأمن النووي.

وتعتزم رومانيا القيام بدورها كما فعلت في الماضي، عندما تسهم المناورات الإقليمية مثل ”أوليمبوس“ ”وأوليمبوس ريلوديد“ إسهاما ملموسا في تعزيز التعاون. وقد ثبت دعم رومانيا للوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال توليها مهام نائب رئيس المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي انعقد في فيينا هذا الخريف. وعند تولي الرئاسة المستقبلية لمجلس الاتحاد الأوروبي خلال الفصل الدراسي الأول من عام ٢٠١٩، نعتزم الاستمرار في الاضطلاع بدور بناء في المجال النووي بشكل عام مع التركيز بشكل خاص على المنظمات التي تتخذ من فيينا مقراً لها والتي تتعامل مع مواضيع مثل الأمن النووي. .

يود بلدي الإعراب عن قلقه البالغ إزاء الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة، الذي يمثل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وتهديدا مباشرا للنظام العالمي لعدم الانتشار. واسمحوا لي أن أؤكد مجددا إدانة رومانيا بأشد العبارات الممكنة أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وتحت أي ظرف. واستخدام الأسلحة الكيميائية هو أمر غير مقبول. ويجب أن نعمل معا من أجل إنفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بشكل أفضل وتعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما يجب على المجتمع الدولي ضمان المساءلة والوقوف موحدا في وجه الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. ونعرب عن دعمنا القوي لتعزيز قدرة الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تحديد مرتكبي هجمات الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد فإننا نرحب بقرار الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي اتخذته في شهر حزيران/يونيه.

واسمحوا لي أن أؤكد مجددًا أن تعددية الأطراف الفعالة هي حجر الزاوية في العلاقات الدولية خلال القرن الذي نعيشه، وأن بلدي مصمم على الإسهام الكامل بصفته الرئيس المقبل لمجلس الاتحاد الأوروبي في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز هيكل الأمن الدولي لتحقيق عالم أكثر أمنا وأمانا.

السيد تون (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): ينضم وفد بلدي إلى المتكلمين السابقين لتهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم لرئاسة اللجنة الأولى في دورتها الثالثة والسبعين. ولدينا ثقة تامة في الرئيس والمكتب لنجاح هذه الدورة. ونود أن نؤكد له تعاون وفد ميانمار الكامل في أعمال اللجنة.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا والفلبين باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على التوالي (انظر A/C.1/73/PV.2).

إن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان يعزز كل منها الآخر. وبدون السلام والأمن، لا يمكن أن يسود تطوير حقوق الإنسان ولا تعزيزها. إننا نشهد اليوم مواجهة السلام والأمن العالميين تحديات خطيرة جراء تهديدات مختلفة، حيث زادت عدد النزاعات المسلحة وتصاعدت التوترات بين الدول. ومن أجل الاستجابة لتلك التحديات يجب أن نضاعف بذل جهودنا لإحراز تقدم ملموس في مفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار. ونعتقد أن التوترات والأخطار المتزايدة يمكن حلها من خلال الحوار السياسي البناء والمفاوضات والمشاركة.

وبينما نشارك في الجهود المبذولة لنزع السلاح وعدم الانتشار، لا يمكننا تجاهل استخدام أو التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل. ومن بين أسلحة الدمار الشامل تعتبر الأسلحة النووية الأسلحة الأكثر خطورة وتدميراً على الأرض. وترى ميانمار أن استمرار وجود الأسلحة النووية ونشرها هما من بين أخطر التحديات الأمنية ويشكلان تهديدًا رهيبًا لوجود البشرية وبقاء الحضارة.

وظلت ميانمار تدعو إلى عالم خال من الأسلحة النووية وهي نصير قوي للنظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ظل تلك الخلفية، تؤيد ميانمار معاهدة حظر الأسلحة النووية وقد وقعت على معاهدة ٢٦ أيلول/سبتمبر، التي تعيد تأكيد موقفنا المبدئي بشأن نزع السلاح النووي بوصفه أحد أولويات البلد العليا. ولا تغفل ميانمار على الإطلاق عن برنامجها لنزع السلاح، على الرغم من الاهتمام الذي توليه لأولوياتها الوطنية المتمثلة في السلام وإرساء الديمقراطية.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتعيد ميانمار تأكيد التزامها بمبادئ وأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو جميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تفي

بالكامل وعلى وجه السرعة بالتزاماتها بموجب المادة السادسة. ونأمل في يتمكن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ من إيجاد سبيل لإحراز تقدم بشأن التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للمعاهدة.

فمعاهدة حظر التجارب النووية قد تجاوزت الآن ٢٠ سنة. وندعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، إلى القيام بذلك. ونرحب بتصديق تايلند مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الأمر الذي يعني أن جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا الآن من الدول الأطراف في المعاهدة.

وظل نزع السلاح النووي يشكل هدفا مبدئيا للأمم المتحدة منذ اعتماد أول قرار للجمعية العامة (القرار ١ (د-١)). ويشكل نزع السلاح النووي الأولوية القصوى في جدول أعمال ميانمار لنزع السلاح. فنحن نتبع سياسة الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وبتلك القناعة، ظلت ميانمار تقدم مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي في اللجنة الأولى كل عام منذ عام ١٩٩٥. وقد قدم وفد بلدي مرة أخرى مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي هذا العام (A/C.1/73/L.28). ويركز مشروع القرار على خطوات ملموسة وعملية تؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية، وبالتالي تحقيق السلام والأمن للأجيال الحاضرة والمقبلة.

وعلى الرغم من أننا مهددون باستمرار بأسلحة الدمار الشامل، لا يمكننا أن نقلل من شأن الخطر الذي تشكله الأسلحة التقليدية، التي تهدد البشرية بنفس القدر. وفي الواقع، إن بعض الأسلحة التقليدية تلحق الضرر بالمقاتلين وغير المقاتلين على السواء في كل يوم.

وبالانتقال إلى آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، لا تزال ميانمار تعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح للتعامل مع جميع المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار. والحالة في المؤتمر تعتمد اعتمادا كليا على بيئة السلام والأمن العالميين. وقد كان المؤتمر في وضع يسمح له إلى حد كبير بمناقشة المسائل الهامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال في دورته لعام ٢٠١٨، على الرغم من أنه أخفق مرة أخرى في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله. وأود أن أهنئ منسقي الهيئات الفرعية على جهودهم الحثيثة والبناءة. ويتعين علينا أن نستفيد من هذه التجارب الإيجابية من أجل تحقيق نتائج ملموسة خلال الدورة المقبلة ٢٠١٩ من أجل التغلب على حالة الجمود.

وترحب ميانمار بالتقدم الإيجابي الذي أحرز بشأن مسألة شبه الجزيرة الكورية في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك عقد لقاءات القمة بين الكوريتين ولقاء القمة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ويحدونا الأمل في أن تمهد الاستفادة من ذلك التقدم والعمل البناء المشترك فيما بين الأطراف المعنية الطريق صوب حل المسألة وتحقق نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق منه من شبه الجزيرة الكورية، الأمر الذي سيسهم في السلم والاستقرار في المنطقة وخارجها.

وتؤيد ميانمار بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم، إذ أنها أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز نزع السلاح النووي العالمي. وتعيد ميانمار، إلى جانب البلدان الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تأكيد التزامها بالحفاظ على منطقتنا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وخالية من جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو الوارد في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ونرحب بتقرير الأمين العام ”تأمين مستقبلنا المشترك – خطة لنزع السلاح“. ونعتقد أن الخطة تؤدي دورا هاما في إحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ونتشاطر رأي الأمين العام المتمثل في وضع الناس في صميم جهودنا في مجال نزع السلاح وكفالة نزع السلاح الذي ينقذ

الأرواح اليوم وغدا. وفي ذلك الصدد، نطلب من الأمين العام أن يطلع الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح من وقت لآخر بآخر المستجدات عن التقدم المحرز بشأن الـ ٤٠ إجراء لخطة تنفيذ خطته لنزع السلاح. ونحن بحاجة إلى التصدي للتحديات التي تواجه نزع السلاح اليوم حتى نتمكن من وضع تدابير فعالة غدا، بما في ذلك المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات.

السيد نياند (الكاميرون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أنقل تهاني وفد بلدي، كما فعل المتكلمون الذين سبقوني، إلى الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم لتوجيه أعمال اللجنة الأولى.

وفقا لبيانات الأمم المتحدة، هناك ١٥ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم، المئات منها جاهزة للإطلاق في غضون دقائق. وقد توفي أكثر من ٦٥ مليون شخص نتيجة للحرب والعنف المسلح بنهاية عام ٢٠١٧. إن تزايد النفقات المفرطة على الأسلحة يستنفد موارد التنمية المستدامة. ففي عام ٢٠١٧ وحده أنفق أكثر من دولار ١,٧ تريليون دولار على الأسلحة، وفقا للأمم المتحدة، وهو أكبر إنفاق منذ سقوط جدار برلين. وذلك يقترب من حوالي ٨٠ ضعف المبلغ اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية في العالم بأسره.

وفي ضوء ذلك الاتجاه الخطير فإن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم هو تعزيز الالتزام السياسي بغية النهوض بجهود نزع السلاح وعدم الانتشار، لضمان أن يظل الأمن يشكل المصلحة العامة التي ترنو إليها البشرية. وغني عن القول أن هذا الموقف يمكنه أن ينقذ الأرواح ويستعيد الثقة والطاقة اللازمتين لمعالجة مسألة التنمية المستدامة المتوخاة من جانب الأمم المتحدة بحلول ٢٠٣٠ بشكل أفضل وبهدوء.

ويود وفد بلدي أن يعيد التأكيد على أن نزع السلاح هو أداة لمنع نشوب النزاعات ظل تنفيذها يشكل أحد أهداف الأمم المتحدة عند إنشائها. وبالسعي بحزم إلى تحقيق ذلك الهدف ستتمكن الأمم المتحدة من تأكيد دورها في ديناميات الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وكذلك في التنمية المشتركة التي توخاها مؤسسوها.

وتمثل الأسلحة النووية تهديدا هائلا للبشرية بسبب جوهرها وإمكانية استخدامها. ومما يزيد من القلق توقف النظام القادر على التصدي لهذا الخطر. وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تجدر الإشارة إلى أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحرب ما زالت تقتل وتشوه الناس وتأجج العنف المسلح. ولا يزال يتعين توطيد الصكوك التي وضعت للتصدي للتحديات التي تشكلها تلك الأسلحة وإضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها تنفيذا فعالا.

فعلى الرغم من أن هناك العديد من التحديات الأمنية المرتبطة بنزع السلاح التي ستواصل إثارة قلق شديد حتى يتم تقديم استجابات مناسبة، فإن النجاحات التي تحققت في هذا المجال في السنوات الأخيرة، على الرغم من أنها كانت نسبية، تبين بما فيه الكفاية أنه لا يمكن لنزع السلاح وعدم الانتشار أن يزدهرا إلا عندما يتم تناولهما بروح بناءة وواقعية. وذلك الزخم يدل أيضا على وجوب أن نسعى على نحو شامل إلى جعل العالم أكثر أمانا. والجهود في هذا الصدد يجب أن تُبذل في جميع الميادين: النووية والكيميائية والبيولوجية والتقليدية وانتشار القذائف التسيارية والفضاء الخارجي.

ولا تزال الكاميرون ملتزمة التزاما راسخا بنزع السلاح، الذي نعتبره جزءا أساسيا من الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإننا نشاطر الهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويرى بلدي أن نزع السلاح يجب أن يمضي قدما من خلال تفادي أي سباق جديد للتسلح، حتى يتسنى تعزيز الأمن للجميع. ولهذا السبب يجب على آلية نزع السلاح – سواء تعلق الأمر بالأسلحة

البيولوجية أو الكيميائية أو التقليدية – أن تعمل على تخفيف حدة التوترات الإقليمية وتعزيز الأمن الجماعي في جميع جوانبه.

ولست بحاجة إلى التذكير بأن الكاميرون تؤيد باستمرار جميع المبادرات الهادفة إلى تحديد الأسلحة النووية والحد من الانتشار النووي. وبانضمام الكاميرون إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي ومعاهدة بليندابا، على سبيل المثال لا الحصر، فإنها أظهرت مرارا وتكرارا رغبتها المستمرة في الإسهام في إيجاد عالم أكثر أمنا خال من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية.

لكن رغم أننا ملتزمون التزاما راسخا بنزع السلاح وعدم الانتشار، فإن ضرورة مراقبة وإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفضلا عن الأسلحة الإرهابية الجديدة، أمر في غاية الأهمية بالنسبة للبلدان النامية مثل الكاميرون. ولذلك من الضروري والملح إحراز تقدم في استجاباتنا حتى لا نعرض للخطر الشديد جهودنا الإنمائية.

وكما تعلم اللجنة، فإن الحاجة الملحة لمضافرة جهودنا في مكافحة الإرهاب قد أثمرت في قتال جماعة بوكو حرام. وبفضل التعاون الممتاز بين بلدان المنطقة في الخطوط الأمامية للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، تلقت الجماعة الإرهابية ضربة موجعة لأنشطتها على الرغم من أنها لم تفقد تماما قدرتها على إلحاق الأذى. إن فعالية مشاركتنا في هذه المرحلة الجديدة من مكافحة التطرف العنيف يجب أن تقوم على أساس تآزر الإجراءات المنسقة التي يجب على الدول اتخاذها من أجل تهيئة الظروف الملائمة للنمو المستدام ووقف التجنيد الذي يقوم به الإرهابيون. وعلى غرار جميع البلدان المجاورة لبحيرة تشاد، فإن الكاميرون لن تدخر جهدا في العمل على تحقيق ذلك الهدف. ويدرك بلدي أنه يمكنه التعويل على دعم المجتمع الدولي في الكفاح العادل ضد هذه الشرذمة ويدعو إلى مزيد من التعاون والتضامن.

وقد اتفقت الدول على ضرورة مراعاة التدابير التشريعية والمؤسسية والتنظيمية من أجل تنفيذ اتفاقية كينشاسا. وفي هذا الصدد، أدرجت التوصيات في تقرير نهائي، مرفقه معنون ”إعلان ياوندي بشأن تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا“. وتعمل الدول الأطراف حاليا على متابعة وتنفيذ اتفاقية كينشاسا عن طريق إنشاء أمانتها، التي ستوفرها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، واعتماد كل دولة على حدة للمؤسسات الوطنية ذات الصلة. وتتقدم الكاميرون بالشكر للأمم المتحدة وشركائها الدوليين على دعمهم المتواصل للكفاح ضد انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيدة فوفانا (بوركينا فاسو) (*تكلمت بالفرنسية*): على غرار ممثلي الوفود الأخرى الذين تكلموا قبلي، أود أن أطلب من الرئيس أن يتقبل أحر تهانئي على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد له كامل دعم وفد بلدي. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين،

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا المغرب وإندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز، على الترتيبي (انظر A/C.1/73/PV.2).

تعقد الدورة الثالثة والسبعون في ظل خلفية تتسم بتعدد التحديات وأوجه عدم اليقين التي تؤثر على صون السلم والأمن الدوليين. وتولي بوركينا فاسو أهمية كبيرة للجهود المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وستواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بمبادرة الأمين العام ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“، التي تضع نزع السلاح وعدم الانتشار في صميم عمل المنظمة، المسؤولية عن تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في

صون السلم والأمن الدوليين، كما يتضح من اعتماد أول قرار للجمعية العامة في عام ١٩٤٦ (القرار ١ (د-١)).

ويجب علينا أن نتذكر أن الأسلحة النووية تهديد للبشرية بسبب عواقبها الإنسانية الكبيرة. لذلك يجب علينا ألا ندخر جهدا في سبيل بناء عالم خال من الأسلحة النووية أقل ميلا إلى المشاركة في سباقات التسلح على حساب الوفاء بمتطلبات مكافحة الفقر والعديد من الأوبئة والكوارث المرتبطة بالاحترار العالمي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الزيادة المطردة في الإنفاق العسكري والرغبة في الحصول على الأسلحة النووية وتحديث مخزوناتها القائمة.

وبفضل اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ تمكنا من حظر الأسلحة النووية وتكملة الهيكل القانوني لنزع السلاح. وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإن وفد بلدي يدعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بالقلق أيضا إزاء تجدد استخدام الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن التقدم في مجال التكنولوجيا وعلوم الحياة يعود بالنفع على البشرية، فإنه يتسبب لنا في العديد من التحديات. والفضاء الخارجي موضوع آخر يثير قلق المجتمع الدولي، ويجب علينا أن نواصل جهودنا لتجنب عسكرته.

وبوصف بلدي دولة طرفا في معاهدة بليندابا، فإنه يرحب بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كتدبير من تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار. ولهذه المناطق أهمية حيوية بغية تعزيز السلام والأمن الدوليين. ولذلك فإن وفد بلدي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وفقا لقرار عام ١٩٩٥ وخطة عمل عام ٢٠١٠ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، يؤكد وفد بلدي مجددا أهمية وقيمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونتفق مع الرأي القائل بأنه من الأهمية بمكان بدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى هذا النحو، يدعو وفد بلدي دول المرفق ٢ إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة ليتسنى بدء نفاذها. وفي هذا الصدد، نرحب بعقد المؤتمر العاشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

وتشعر بوركينا فاسو بالجزع إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما يهدد السلام والأمن والاستقرار في أجزاء مختلفة من العالم، بما في ذلك قطاع الساحل والصحراء. فتلك الأسلحة تغذي النزاعات العديدة والمنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية وتتسبب في المعاناة الشديدة والكوارث البشرية. وهي، في جملة أمور، تهديد خطير لاستقرار الدول وعائق أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، توفر معاهدة تجارة الأسلحة استجابة مناسبة وجماعية من خلال تنظيم نقل الأسلحة التقليدية وتحقيق استقراره على الصعيد الدولي. ورحب وفد بلدي بعقد المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في طوكيو في آب/أغسطس، ويدعو إلى تنفيذها تنفيذا كاملا من خلال آليات للشفافية والتعاون وتحقيق عالميتها. وعلاوة على ذلك، يرحب وفدي بإدراج الذخائر في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه.

وبعد ثلاث سنوات من بدء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يود بلدي أن يذكر بالصلة بين نزع السلاح

والتنمية وأن يغتنم هذه الفرصة لكي يدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة المشاركة في عملية لنزع السلاح من شأنها أن تحرر الموارد المالية لأغراض التنمية.

وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد الأهمية التي توليها بوركينا فاسو لجميع مسائل نزع السلاح والتذكير بأنه حتى وإن كانت التحديات تبدو هائلة، فمن واجبنا أن نحشد جهودنا لتحقيق عالم أكثر أمانا للأجيال المقبلة.

السيد أوماي (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى في دورتها الثالثة والسبعين. ونحن على ثقة بأن عمل اللجنة الأولى سيتكلل بالنجاح تحت قيادتكم القديرة.

وتؤيد تيمور – ليشتي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2).

ويرحب وفد بلدي باجتماع القمة بين الكوريتين في أيار/مايو، والقمة التي عقدت بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية في حزيران/يونيه والحد من التوترات في شبه الجزيرة الكورية. وتهنئ تيمور – ليشتي جميع الأطراف المعنية وتعتقد أن مواصلة الحوار سوف تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق نتائج مجدية، بما في ذلك إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي.

وبمناسبة إحياء اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، انضمت تيمور – ليشتي إلى الدول الأعضاء الأخرى في التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية. إن المعاهدة معيار دولي إنساني هام لأمننا الجماعي وسلامنا والحفاظ على الحياة البشرية على كوكبنا. ويشجع وفدي الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك وأن تنظر أيضا في التوقيع والتصديق على المعاهدات الأخرى ذات الصلة بشأن نزع السلاح التي تتعلق بالأمن الدولي.

وكدولة طرف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، تدين تيمور – ليشتي استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وما يسببه استخدامها من معاناة عشوائية للسكان المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال. ويحيط وفد بلدي علما بتقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الحادث الذي وقع في ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧ في اللطامنة الذي أكدت فيه استخدام السارين أو الكلور.

وتواصل تيمور – ليشتي تعزيز الصكوك القانونية الدولية وقرارات الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح والأمن الدولي، التي نعتبرها أساسية للتنمية المستدامة. ومن دون السلام والأمن، لن نتمكن من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، تواصل تيمور – ليشتي جنبا إلى جنب مع غيرها من الدول الـ ١٩ الأعضاء في مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، تعزيز بناء السلام وبناء الدولة باعتبارهما الضمانات الأساسية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ الشامل لعدة قطاعات، بشأن العلاقة بين السلام والعدالة والمؤسسات القوية والتنمية المستدامة.

وتؤمن تيمور – ليشتي إيمانا راسخا بدعم النظام القانوني الدولي واستخدام الآليات الدولية، الحوار والجهود الدبلوماسية من أجل التسوية السلمية للمنازعات بين الدول. وتحقيقا لهذه الغاية، نود أن نسلط الضوء على استخدام التوفيق الإلزامي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهو ما أسفر عن توقيع اتفاق ثنائي بين تيمور – ليشتي وأستراليا بشأن تعيين الحدود البحرية.

إن النزاعات الدولية تشهد تغيرا جذريا اليوم، في حين تظهر تهديدات دولية جديدة ذات طبيعة غير تقليدية تشمل جهات فاعلة من غير الدول وتتجاوز الحدود الوطنية. ولذلك، نعتقد أن الاستجابات الجماعية والشراكات التعاونية لازمة لمواجهة هذه التهديدات العالمية الهائلة.

وفيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يحظر على الدول توفير الدعم للجهات من غير الدول في جهودها الرامية إلى حيازة أو استخدام أو نقل الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، قدمت تيمور – ليشتي في عام ٢٠١٧ تقريرها، وفقا لهذا القرار، وتواصل الترويج للقرار ونشره على الصعيد الوطني من أجل تعزيز التوعية به بين أبناء شعب تيمور – ليشتي. كما أن بلدي انضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في التوقيع على مدونة قواعد السلوك من أجل تحقيق عالم خال من الإرهاب، في ٢٨ أيلول/سبتمبر، خلال الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. ونعتقد أن مدونة قواعد السلوك يمكن أن تسهم في السلام والأمن الجماعي الذي يشكل أساسا هاما لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وفي الختام، يتطلع وفد بلدي إلى العمل عن كثب مع خبراء اللجنة للامتثال للصكوك القانونية الدولية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي ومكافحة الإرهاب، مع الاضطلاع بدورها في المسؤولية المشتركة والأمن الجماعي.

السيد بيريرا (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد سري لانكا أيضا الانضمام إلى جميع الوفود الأخرى في تهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

لا تزال مسألة نزع السلاح أكثر أهمية من أي وقت مضى. ما فتئ العالم يتضرر جراء النزاعات العنيفة وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية الموجودة والمستخدمة، إلى جانب الأسلحة التقليدية الأخرى المثيرة للجدل، مثل الذخائر العنقودية، في حين يستمر تزايد أعمال الإرهاب والتطرف العنيف الوحشية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير التكنولوجيا قد أدى إلى زيادة هائلة في التحديات الجديدة في مجال الأمن، بما في ذلك جرائم الفضاء الإلكتروني والحرب الإلكترونية. وفي ظل هذه الخلفية، ازدادت الديناميات الجيوسياسية اضطرابا وأصبحت الرؤية المشتركة لنزع السلاح الكامل والالتزام العالمي به بعيدة المنال بصورة متزايدة.

لا تزال سري لانكا ثابتة على التزامها بعدم الانتشار النووي والقضاء على جميع الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال الاتفاق الأساس المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة النووية. لقد كانت سري لانكا واحدة من أوائل الدول التي وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عام ١٩٦٨، وعلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، عام ١٩٩٦. لقد كنا، وما زلنا، مؤيداً جريئاً لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدت في العام الماضي.

وتقف سري لانكا موقفاً قوياً في اقتناعها بأن خطر الأسلحة النووية لا يزال أحد أصعب التحديات التي تواجه البشرية. ويتطلب هذا الخطر اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة والالتزام منا جميعاً كدول أعضاء. ولذلك فإننا نحثّ جميع الدول على مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ومن الحقائق الثابتة أن الذخائر العنقودية تشكّل تهديدات إنسانية شديدة ولها عواقب اجتماعية وتنموية. إن طريقة نشر تلك المتفجرات يعني أنها عشوائية ولا تميّز بين الأهداف العسكرية والمدنيين، الأمر الذي يشكل انتهاكاً واضحاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطر الجسيم الذي تشكّله طويل الأمد ويتحوّل الكثير منها إلى ألغام أرضية بحكم الأمر الواقع، مع القدرة على القتل والتشويه لفترة طويلة بعد انتهاء النزاع. وتلتزم سري لانكا التزاماً واضحاً بقضية إنهاء استخدام وانتشار تلك الأسلحة المدمرة والعشوائية واللاإنسانية.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً أهمية اتفاقية الذخائر العنقودية، التي انضمت سري لانكا إليها في آذار/مارس. وقد تولت سري لانكا رئاسة الاجتماع التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في الشهر الماضي، جرياً على الممارسة المتبعة،

وهي بهذه الصفة تقوم بدور رائد في تقديم مشروع قرار لهذا العام معنون ”تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية“ (A/C.1/73/L.39). كما عقدت سري لانكا أيضاً حدثاً جانبياً في الأسبوع الماضي، هنا في نيويورك، بغرض تعزيز تحقيق عالمية الاتفاقية. وشعرنا بالتشجيع من حضور الدول الأعضاء على نطاق واسع في تلك المناسبة. وإذ انضممنا بالفعل إلى معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، فإننا نتطلع إلى إظهار الالتزام والعمل المماثلين في إطار الرؤية الرامية إلى القضاء على الذخائر العنقودية.

ولا تزال سري لانكا ملتزمة بمنع وكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه. وكثيراً ما تكون تدفقات هذه الأسلحة من العوامل المؤدية إلى التشريد القسري للمدنيين والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويجب علينا أن نعمل على تهيئة الظروف اللازمة لمعالجة جميع الأبعاد ذات الصلة بمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، بما في ذلك جمع الأسلحة وتدميرها، والأطر القانونية والسياساتية الملائمة، والترتيبات المؤسسية السليمة لإدارة المخزونات والتثقيف والتوعية.

وأخيراً، فإننا ما زلنا نؤكد من جديد التزامنا بحماية الفضاء الخارجي بوصفه منفعة مشتركة للبشرية واتخاذ التدابير اللازمة من أجل الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونؤكد من جديد التزامنا بالاعتراف بأن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ينبغي أن يكونا لما فيه فائدة ومصلحة جميع البلدان. ولتحقيق هذا الهدف، يجب تعزيز الإطار القانوني القائم بشأن الفضاء الخارجي وتقويته.

وتؤكد سري لانكا مجدداً التزامها بجدول أعمال نزع السلاح ولا تزال تتعهد بتقديم الدعم والالتزام الكاملين لآلية نزع السلاح متعددة الأطراف. ويتطلع وفد بلدي إلى المشاركة المجدية والبناءة بشأن المسائل التي أشرت إليها، وأشار إليها غيري، خلال هذه الدورة للجنة الأولى وإلى مواصلة العمل من أجل تدعيم وتعزيز البرنامج العالمي للسلام ونزع السلاح.

السيد بالصديق (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة الحالية للجنة الأولى، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين. ويمكن أن يعولوا على الدعم الكامل من وفد بلدي.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بهما ممثلو إندونيسيا والمغرب ومصر باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية على التوالي (انظر A/C.1/73/PV.2).

وباعتبار الجزائر دولة طرفا في المعاهدات الرئيسية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، فإنها تؤكد من جديد أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يظلان على رأس أولوياتها وتُعرب عن تصميمها على العمل من أجل التوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية والقضاء على خطر استخدامها أو التهديد باستخدامها الذي يتهدد البشرية من جراء استمرار وجود هذه الأسلحة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على الموقف المبدئي الطويل الأمد للجزائر فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وأود مرة أخرى أن أشدد على ضرورة التنفيذ التام والامتثال الكامل لكل ركيزة من ركائزها الثلاث بطريقة متوازنة. وفي هذا الصدد، في حين دعونا جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في المعاهدة إلى الانضمام إليها دون إبطاء أو شروط مسبقة، فإننا نؤكد من جديد ضرورة أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإننا ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إبداء الإرادة السياسية الضرورية لتمكين مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ من التوصل إلى توصيات ملموسة لتحقيق نزع السلاح النووي، وهو الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، تؤكد الجزائر من جديد أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ولذلك كان من المنطقي تماماً أن تتقيد الجزائر بالتعهد الإنساني وتكون من بين أوائل البلدان الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية في العام الماضي، باعتبارها خطوة ضرورية نحو القضاء التام على الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بالأسف، بعد أكثر من عقدين على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لعدم دخول المعاهدة حيز النفاذ بعد. ونهيب بالدول التي لم تفعل ذلك بعد، وخاصة الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى التصديق عليها دون مزيد من التأخير.

وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يعرب مرة أخرى عن الحاجة إلى إبرام صك ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وترحّب الجزائر باعتماد تقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (انظر A/73/159)، وتأمل في أن تشكل العناصر الجوهرية من التقرير الأساس للمفاوضات المقبلة بشأن هذه المسألة.

وما فتئ وفد بلدي يؤيد بقوة المبادرات الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، لأنها خطوات ملموسة نحو تعزيز المعايير العالمية لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وهي توطّد الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن. وفي هذا السياق، تؤكد الجزائر من جديد أن معاهدة بليندابا، التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، تمثل إسهاماً هاماً في تعزيز السلام والأمن الدوليين والإقليميين.

ومن نفس المنطلق، ندعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما مقدمي القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، إلى دعم الاقتراح البناء الذي قدمته المجموعة العربية لعقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠١٩ للتفاوض على معاهدة ملزمة قانوناً بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. وإننا نقدر غاية التقدير ونثني على التأييد المعرب عنه لهذا الاقتراح حتى الآن من جانب أغلبية الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالصكوك الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، تعتبر الجزائر اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية عناصر هامة في الهيكل القانوني الدولي وتدعو إلى تنفيذها المتوازن والفعال وغير التمييزي. وكذلك ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي لإتاحة نقل التكنولوجيا الكيميائية والبيولوجية، خاصة إلى البلدان النامية. ويولي وفد بلدي نفس الأهمية لإنشاء آلية للتحقق من تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة لضمان الوفاء بالتزامات الدول الأطراف والتصدي لخطر الإرهاب البيولوجي.

وفيما يتعلق بآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، يعتبر وفد بلدي أن غياب الإرادة السياسية هو السبب الواضح لحالة الجمود المؤسفة التي ما زالت تسيطر على أعمال مؤتمر نزع السلاح، ويدعو الدول الأعضاء إلى الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل. وعلاوة على ذلك، فإن الجزائر تدعو جميع الدول الأعضاء إلى إظهار الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين لتمكين هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من تقديم توصيات هامة وتوافقية بشأن نزع السلاح النووي خلال دورتها الحالية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يوفر الإمدادات للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة ويشكل في الواقع أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة لبلدي. وفي ذلك السياق، تعرب الجزائر عن ارتياحها للنتائج المنبثقة عن مؤتمر الاستعراض الثالث بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء

عليه وتتطلع إلى المزيد من الإجراءات الرامية إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأود أن أختتم بالتشديد على أن وفد بلدي يود أن يحيط اللجنة علما بأنه سيقدم مشروع قراره السنوي بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط (A/C.1/73/L.30) خلال هذه الدورة ويلتمس تأييد جميع الوفود.

السيدة سيراتو (هندوراس) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يهنئ الرئيس على انتخابه لإدارة أعمال هذه اللجنة الهامة وكذلك أعضاء المكتب الآخرين. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد للجنة الأولى التزام بلدي بتحقيق أفضل النتائج في مداولاتنا.

وهندوراس، كغيرها من الدول الأعضاء التي سبقتها، تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل السلفادور بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/73/PV.4) وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2).

وخلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، من الأهمية بمكان الاعتراف بضرورة منع نشوب النزاعات والتصدي لآثارها، لأن ذلك سيتيح لنا التركيز على تحقيق التنمية. ولذلك نبرز العمل الممتاز الذي قامت به جميع الأطراف المشاركة في التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها ورصد تنفيذها والامتثال لها، ولا سيما الهدف الإنمائي ١٦ وأهمية دور المرأة والشباب والأطفال في هذا المجال.

وقد دأبت السلفادور على دعم الإجراءات الرامية إلى تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار وكذلك جميع الجهود لتجديد التزام المجتمع الدولي بضمان السلام والأمن الدوليين وإحراز التقدم صوب القضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل من خلال مفاوضات متعددة الأطراف تسترشد بمبادئ التحقق وعدم الرجعة والشفافية.

وكدليل على التزام بلدي بنزع السلاح، انضممنا إلى الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، ووقعنا – وسنصدق قريباً – على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وشاركنا بنشاط في مؤتمر نزع السلاح وفي الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية خلال هذه الدورة. وعلاوة على ذلك، رحبت هندوراس باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، التي تشمل إعلان عام ٢٠١٨، والخطة المقترحة لتنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٤، وخطة تنفيذ الصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها والتي تغطي الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٤.

وتدعو هندوراس إلى تطبيق الصك الدولي للتعقب وتنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٤ وخفض إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإنفاق عليها. ويعتبر وفد بلدي أن لجميع تلك الصكوك وخطط العمل أهمية قصوى في مكافحة الجريمة المنظمة وتفكيك الهياكل الإجرامية ووضع حد لتهريب المخدرات والقضاء على الإرهاب الذي ترتكبه جهات فاعلة من غير الدول مثل المافيا والعصابات التي تتسبب في ضرر خطير لبلدي ولمنطقة أمريكا الوسطى.

وسعيا لوضع نظم لمنع نشوب النزاعات المسلحة والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والإسهام في ذلك، صدقت هندوراس على معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٠١٧ وصدقت على معاهدات أخرى على الصعيد الإقليمي تبرز اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. ولإنشاء وتعزيز آليات تنسيق العمليات بين المؤسسات المختصة على الصعيدين الوطني

والإقليمي والعمل معا على مكافحة الجريمة، تقوم هندوراس وغيرها من البلدان الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى بتحليل المبادئ التوجيهية الفنية لوضع قواعد لتبادل ونقل المعلومات المتعلقة بتدفقات الأسلحة على الصعيد الإقليمي.

والالتزام الذي تعهدت به هندوراس بالتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية، والتي سنصدق عليها قريبا، دليل آخر على جهودنا المستمرة الرامية إلى الحد من عدد هذه الأسلحة وإقامة مناطق جغرافية شاسعة خالية من الأسلحة النووية بشكل متزايد وتدريجيا، مثل منطقة أمريكا اللاتينية – بفضل معاهدة تلاتيلولكو التي وقع عليها بلدي. إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية إسهام هام في الجهود العالمية للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وأساس جيد لتحقيق حظر الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. وهندوراس تأمل، مع فجر كل يوم جديد، في أن تصبح المناطق التي لا تزال فيها أسلحة نووية أقل وتتباعد المسافات بينها لتحسين الامتثال لمبدأ السلام بين الأمم، الذي هو جوهر ميثاق الأمم المتحدة.

ونشدد على أهمية الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وجميع المعاهدات والاتفاقيات المنشأة بهدف تحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. وفي السياق نفسه، تدعو هندوراس إلى زيادة التعاون الدولي والمساعدة للبلدان النامية، ولا سيما في مجال نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات وتدريب الموظفين المعنيين وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية والتعاون مع المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وفي الختام، تعرب هندوراس أيضا عن تأييدها لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه سواء في الأغراض السلمية أو العلمية أو الاجتماعية أو للتنمية الاقتصادية، وهو ما يمكن أن يسهم في رفاه البشرية. وأود أن أكرر مرة أخرى التزام هندوراس بأعمال اللجنة. ونأمل في أن تكون هذه الدورة مثمرة تحت قيادة الرئيس. ويمكن للرئيس أن يعول على دعم وفد بلدي الكامل لتحقيق هذا الهدف.

السيدة دالافيور (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): اسمحوا لي أولا أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى. ويمكنه التأكد من كامل دعم وفد بلدي.

ويؤكد الأمين العام فيما يتعلق بتأمين مستقبلنا المشترك – خطة لنزع السلاح، الحاجة إلى يكون نزع السلاح في صميم عمل الأمم المتحدة. ونحن نتفق تماما مع هذا الرأي، نظرا لأن الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح لا تساعد على تعزيز السلم والأمن الدوليين فحسب، بل تؤدي دورا هاما في دعم أهداف التنمية المستدامة. ولهذه الغاية، ينبغي أن تكون اعتبارات التنمية مدمجة بشكل أوثق في عملنا.

ونعتقد أن العديد من اعتبارات الأمين العام الأخرى أمر بالغ الأهمية بالنسبة لعمل اللجنة. إن البيئة الأمنية الدولية تتدهور وتزداد تعقيدا. وعلى وجه الخصوص، أدت مختلف القرارات والتطورات إلى تدهور العلاقات الأمنية والاستراتيجية بين الدول الكبرى. وكما يشير الأمين العام، تكتسي الجهود المبذولة في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح أهمية أكبر في هذا السياق. إن النظام الدولي القائم على مجموعة من القواعد المشتركة للمجتمع الدولي يتعرض للضغط. ويشكل الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في النزاع السوري وحالات أخرى انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. ومرة أخرى، ندين بشدة أي استخدام لهذه الأسلحة وندعو إلى تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. وتواجه القواعد والمعاهدات الأخرى تحديات خطيرة أيضا. وينبغي أن تحظى بالأولوية مكافحة هذا الاتجاه، إلى جانب تعزيز القواعد والنظم القانونية ذات الصلة.

ويتعرض غير المحاربين خصوصا لخسائر فادحة في النزاعات المسلحة الحالية. وكما يؤكد الأمين العام، ينبغي أن تهدف

جهودنا في مجال نزع السلاح على وجه الخصوص، إلى تخفيف الآثار الإنسانية للأسلحة التقليدية.

وتذكرنا خطة الأمين العام لنزع السلاح بأهمية واجبنا وبالحاجة إلى العمل بصورة بناءة من أجل التصدي للتحديات التي نواجهها. إن حماية البشرية من الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية تجعل نزع السلاح النووي أولوية قصوى. ونتشاطر تماما الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام بشأن الحاجة إلى العودة إلى رؤية مشتركة ومسار يتشاطره الجميع من أجل القضاء التام عليها. وهذا النهج سيكون بالغ الأهمية في الحفاظ على النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، بدءا بحجر الزاوية فيه وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن بُعد المنع في مجال نزع السلاح، الذي أبرزه الأمين العام، يكتسي أهمية خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ونؤيد تماما دعوته إلى جميع الدول بأن تؤكد بصورة جماعية أنه من مصلحة الأمن الوطني والجماعي والبشري ألا تستخدم الأسلحة النووية مطلقا مرة أخرى، أيا كانت الظروف. وينبغي أيضا أن تفضي بنا الحاجة إلى منع أي استخدام للأسلحة النووية إلى اتخاذ تدابير محددة للتخفيف من المخاطر التي تشكلها تلك الأسلحة، ولا سيما في ضوء التطورات المثيرة للقلق المتعلقة بالقدرات والمذاهب النووية.

وتفيد خطة الأمين العام أيضا في التذكير بأنه في مجال الأسلحة التقليدية ينقذ نزع السلاح الأرواح. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق خصوصا إزاء تأثير النزاعات المسلحة على المدنيين، ولا سيما في سياق الانتقال المتزايد للنزاع إلى المناطق الحضرية، وزيادة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ويجب أن يظل تعزيز تنفيذ القانون الإنساني الدولي واحترامه بشكل كامل هدفا رئيسيا. وتقترح الخطة عددا من النهج المحددة والعملية في هذا الصدد – ومن ذلك مثلا، إجراء تحقيقات بشأن مشروعية أي منظومة أسلحة جديدة. ونعتبر العديد من التدابير الأخرى التي عرضها الأمين العام بشأن الأسلحة التقليدية ضرورية، مثل ضمان إدارة الذخيرة بطريقة سليمة ومأمونة. وعلاوة على ذلك، نود أن نشير إلى أن الجهود المبذولة لتحديد الأسلحة التقليدية مهمة خصوصا للأمن الإقليمي المتزايد، لا سيما ما يتعلق بالشفافية وتدابير بناء الثقة. وتعتزم سويسرا مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز الهيكل الأمني الإقليمي القوي في أوروبا.

وتتعلق النقطة الأخيرة التي أود أن أثيرها بالتطورات المتسارعة في ميدان العلم والتكنولوجيا. ففي حين توفر أوجه التقدم هذه فرصا واعدة، فإنها تثير أيضا تحديات جديدة في مجال الأمن الدولي. فعلى سبيل المثال، تعد مراقبة تطور وانتشار التكنولوجيات الجديدة أمرا تكتنفه المشاكل بوجه خاص. فبعض هذه التكنولوجيات يمكن أن يسهم في سباق جديد للتسلح، لا سيما في مجال الأسلحة الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، تثير الوتيرة السريعة لهذه التطورات تساؤلات بشأن تطبيق القانون الدولي القائم واحترامه، والحاجة إلى اعتماد معايير جديدة.

ولمواجهة التحديات التي تشكلها هذه التطورات، يجب أن تتمكن الهيئات الدولية المعنية بالمسائل الأمنية من الاعتماد على الخبرة اللازمة. وفي هذا الصدد، نرحب خاصة بتقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة بشأن التطورات الراهنة في ميدان العلم والتكنولوجيا وأثرها المحتمل على الجهود المبذولة في مجالي الأمن الدولي ونزع السلاح (A/73/177)، عملا بالقرار ٢٨/٧٢ ويشكل التقرير أساسا هاما لإحراز التقدم في هذا المجال خلال دورتنا.

وعلى الرغم من إمكانية تحقيق بعض العناصر الواردة في الخطة بسرعة، إلا أن البعض الآخر يتطلب التزاما طويل الأجل. وقد أحطنا علما بخطة تنفيذها التي نشرها مؤخرا مكتب شؤون نزع السلاح. وسيكون من المهم بالنسبة لنا أن نعمل معا لضمان تحقيقها. وتعتزم سويسرا توفير مساهمة فعالة في هذا الجهد.

السيد القادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدتي، على انتخابكم للعمل كعضو في مكتب هذه اللجنة الهامة، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي لكم في الاضطلاع بمهامكم. وأهنئ أيضا جميع أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

ويؤيد وفد المغرب البيانات التي أُدلى بها باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/73/PV.2)، ونود أن نبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

إن عمل اللجنة الأولى يجري في سياق دولي ما انفك يتسم بتزايد عدد التحديات التي تواجه أعضاء المجتمع الدولي فيما يتعلق بالسلام والأمن والاستقرار والتنمية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يزيد الانتشار الجامح للتهديدات المتعددة الوجوه، والجهات الفاعلة من غير الدول، والجماعات المسلحة من تفاقم خطر الانتشار النووي، واستخدام الأسلحة الفتاكة. وإلى جانب المعاناة التي يسببها هذا، تقوض تلك العناصر بشكل خطير الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى التصدي للتهديدات. كما أنها تقوض آفاق السلام الدائم في مجتمعاتنا، وأي أهداف لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مثل أهداف التنمية المستدامة. وبالرغم من ذلك، فعوضا عن اللجوء إلى سباق تسلح آخر، تتيح الأزمات المعاصرة أيضا فرصا للمجتمع الدولي للالتزام مجددا باستئناف الحوار وضمان سيادة تعددية الأطراف.

ولهذا السبب ترحب المغرب بالعديد من المؤشرات الإيجابية الأخيرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما المناقشات المتعمقة والبناءة في المؤتمر الاستعراضي الثالث بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ والنجاح الذي تحقق في المناقشات المتعلقة بالأسلحة التقليدية في هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، والذي أتاح خروج عمل اللجنة من الطريق المسدود طوال ١٧ عاما؛ واعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليه ٢٠١٧، وقرار مؤتمر نزع السلاح بإنشاء خمس هيئات فرعية لإجراء مناقشات متعمقة وتوسيع مجالات التقارب.

كل ذلك التقدم يوفر قدرا من الثقة ينبغي تشجيعه وتكراره في السياق العالمي المعاصر. ولهذا السبب يؤيد المغرب تأييدا كاملا جهود الإصلاح التي بدأها الأمين العام، بما في ذلك ما ورد في ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“، التي تهدف إلى تمكين منظمتنا من الاستجابة على النحو المناسب للتحديات التي نواجهها جميعا. وهذه الروح المتجددة بالالتزام هي التي ينبغي أن تسود أيضا جهود المجتمع الدولي عند الاستثمار في الحدود الجديدة للفضاء الخارجي أو الفضاء الإلكتروني لتمكين البشرية من الاستفادة من تراثها المشترك.

من الواضح أن وجود الأسلحة الفتاكة، علاوة على استخدامها والتهديد باستخدامها، لا يزال يفرض خسائر بشرية وبيئية وأمنية يمكن منعها إذا ما أظهر المجتمع الدولي إرادة سياسية حقيقية، ويتوقف ذلك على التزامنا الراسخ بنزع السلاح وبالهيكل الأمني لعدم الانتشار. لذلك، يود المغرب أن يؤكد مجددا التزامه بتحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وصك أساسي في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ويذكِّر المغرب أيضا بالحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الاستخدام السلمي للطاقة النووية لأغراض التنمية، عن طريق التعاون الدولي بصفة خاصة، تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لا يزال بلدي يؤيد السريان الفوري لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بغية تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يأسف المغرب لأن تنفيذ القرار المتعلق بتطبيق

ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط قد توقف لسنوات عديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يأسف بلدي لتأجيل مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ويود أن يرى هذا الهدف يتحقق في عام ٢٠١٩. إن المغرب يؤيد مشروع المقرر الذي قدمته المجموعة العربية في هذا الصدد، والذي يخدم الأمن الجماعي لجميع دول المنطقة.

أخيرا، يشكل وجود الأسلحة الفتاكة وتداولها غير المشروع آفة تؤجج الصراع والإرهاب وتطيل من أمدهما، بما في ذلك الإرهاب النووي، والاتجار بشتى أنواعه، وتؤثر على سيادة الدول، فضلا عن تأثيرها على أشد الفئات ضعفا في المجتمع، مثل النساء، والأطفال، والشباب. إن السياق الدولي الحالي وتزايد عدد التحديات يحتمان تحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار. وعلى هذا الأساس يجب على المجتمع الدولي الحفاظ على توافق الآراء وأحياء فضائل المفاوضات المتعددة الأطراف.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

الأب كارتر (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها الكرسي الرسولي في اللجنة الأولى هذا العام، اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس على انتخابه، وأتعهد بتعاوننا الكامل في العمل الحيوي الذي تقوم به اللجنة.

انقضى عام على اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. لقد وقّع الكرسي الرسولي المعاهدة وصادق عليها خلال مراسم التوقيع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لأن المعاهدة تعطي الأمل لهذا الجيل وللأجيال التي ستولد بأن عالمنا سيكون يوما ما خاليا من الأسلحة النووية، التي ظل العالم طوال أكثر من ٧٠ عاما يُثبط تطلعات البشرية إلى السلام. ويعتقد الكرسي الرسولي أن المعاهدة تواجه التحدي الذي عبّر عنه البابا فرنسيس في رسالته إلى مؤتمر التفاوض، وبالتحديد اعتماد استراتيجيات تطلعية لتعزيز الهدف المتمثل في إحلال السلام والاستقرار، وتجنب النُهج القصيرة النظر نحو المشاكل المحيطة بالأمن الوطني والأمن الدولي. لقد رفضت الدول التي وقعت المعاهدة السفسطة القائلة بأن القوة هي التي تصنع الحق، ورفضت نتيجتها الطبيعية الخبيثة ومؤداها أن بعض الدول لها الحق في الأسلحة النووية، بينما ليس لدول أخرى الحق في ذلك. بل على النقيض من ذلك، أكدت الدول، عند انضمامها إلى المعاهدة، أن تحقيق وصون السلم والأمن الدوليين يتمثلان في ما يكفل الصالح العام للبشرية جمعاء.

إن استراتيجيات الردع التي تعتمد عليها بعض الدول معيبة للغاية. وطوال عقدين من الزمن، قامت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بتخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية، ونظم إيصالها. غير أن هذه التخفيضات قد توقفت، وفي ما يسميه البعض حربا باردة جديدة، فإن العملية تنطوي على المجازفة بالتراجع. وعلاوة على ذلك، فإن المذهب الاستراتيجي لا يقتصر على جوانب الردع في الأسلحة النووية، بل يستمر في تبني إمكانية استخدام هذه الأسلحة من أجل أهداف عسكرية متنوعة، حتى ضد العدوان غير النووي. ولهذه الأسباب، أعلن البابا فرنسيس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي قائلا،

> ”إن التهديد باستخدام الأسلحة النووية، فضلا عن امتلاكها، ينبغي إدانته بشدة“.

إن إلغاء الأسلحة النووية حتمية أخلاقية من الدرجة الأولى.

في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية، كتب البابا يوحنا الثالث والعشرون في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢ إنه لا يمكن للعالم أن يتوقع إلغاء سباق التسلح النووي

> ”ما لم تكن العملية كاملة وشاملة، وما لم تنبع من اقتناع داخلي، وما لم يتعاون الجميع بإخلاص في القضاء على الخوف والتوقّع المَلِع بحرب تضطهد البشرية“.

اختتم البابا يوحنا قائلا،

”إن السلام الحقيقي والراسخ للأمم لا يتمثل في المساواة في التسلح، بل في الثقة المتبادلة وحدها“.

إن إلغاء الأسلحة النووية يتطلب تغييرا عميقا في المنظور، بل تغييرا في الرؤى، أي تغييرا في المواقف. وإن المفاوضات ونزع السلاح والتحقق، والمكونات البرنامجية الضرورية الأخرى لإلغاء الأسلحة النووية لن تؤدي إلى جني ثمار السلام غير النووي، أي عالم خالٍ من الأسلحة النووية، إلا عن طريق هذا التحول الأخلاقي. أما نزع السلاح الذي ينفذ على أساس تغيير في الموقف الأساسي، وهو التحرك من الخوف إلى الثقة، الذي يقصده البابا فرنسيس بنزع السلاح المتكامل. ولبناء ثقافة السلام الجديدة هذه، يقتضي الأمر استثمارا مكثفا في التثقيف في مجالي السلام ونزع السلاح.

حتى لو بدأت معاهدة حظر الأسلحة النووية بديباجة موسعة بشأن الشواغل الإنسانية، وتوصيات لمساعدة الضحايا والمعالجة البيئية، فإنها لا تنص إلا على بضع خطوات لنزع السلاح. ينبغي على وجه الخصوص، تصميم السلطة الدولية المكلفة بالتفاوض والتحقق من إزالة الترسانات النووية. إن تحديد هدف القضاء على الأسلحة النووية ليس كافيا؛ وثمة حاجة أيضا إلى وسائل كفيلة بتحقيق ذلك. إذ أن القضاء على الأسلحة النووية يتطلب إنشاء سلطة عامة عالمية تتمتع بنطاق واسع من السلطات، وهيكل ووسائل للعمل بطريقة فعَّالة على نطاق عالمي. وينبغي أن يكون إنشاء هذه السلطة على رأس جدول أعمال المؤتمر الاستعراضي الأول للمعاهدة.

في غضون أشهر من اعتماد المعاهدة، وعلى الرغم من التأييد الواسع النطاق الذي حظيت به، شعر العالم بالجزع إزاء تصاعد الحديث عن الحرب النووية. وقد لاحظنا، مع بعض الارتياح، انخفاض خطر الحرب في شبه الجزيرة الكورية، إلى جانب تدابير بناء الثقة وعبارات الصداقة التي تصاحب دائما السعي إلى نزع السلاح النووي. وفي هذه المرحلة، فإن المشاركة المتبادلة بين الكوريتين تدل على وعد بتطورها إلى عملية متكاملة يرتبط فيها نزع السلاح ببناء علاقات سلمية تعود بالنفع المتبادل. وعلى النقيض من ذلك، فإن الجهود الرامية إلى إلغاء خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران تثير القلق. وعلى الرغم من أن الخطة ربما لا ترضي تماما جميع الأطراف المعنية، وبينما يمكن التوصل إلى شروط مقبولة بدرجة أكبر لجميع الأطراف من خلال المفاوضات المستمرة، فيمكن وينبغي أن تستمر في الاستفادة من الحصول على تأكيدات ذات طابع سلمي بحت من البرنامج النووي للدولة المعنية.

بينما نتطلع إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، هناك حاجة ملحة إلى معالجة المشاكل التي تطرحها الدول المنشقة وغير المعلنة بأنها حائزة للأسلحة النووية. وفي خضم الفوضى والدمار في الشرق الأوسط، تتطلب الحكمة من الدول الأعضاء أن تستأنف السعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقبل كل شيء، يتوقع العالم من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنفذ بالكامل التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق بنزع السلاح النووي والعام.

في الختام، تنص ديباجة معاهدة حظر الأسلحة النووية على،

”إقامة السلم والأمن العالميين وصونهما بأقل تحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية إلى الأسلحة“.

بالمثل، يرمي الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير سُبل الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعَّالة وخاضعة للمساءلة وتشمل الجميع على المستويات كافة. ويحث الكرسي الرسولي الحكومات على النظر

في إعادة تخصيص نسبة كبيرة من وفورات نزع السلاح من أجل تنمية مواطنيها والفقراء في العالم. بالإضافة إلى ذلك، يهيب الكرسي الرسولي بالسلطة الدولية المعينة بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية،أن تدرج ضمن شروط نزع السلاح للموقعين الجدد إعادة تخصيص التمويل من التسلح النووي إلى التنمية المستدامة كعنصر من عناصر تخطيط نزع السلاح.

وقد قال البابا فرانسيس بأن علينا أن نرفض ثقافة التبذير وأن نوفر الرعاية للأفراد والشعوب التي تعمل في ظل تباينات مؤلمة، من خلال بذل جهود متأنية لتفضيل عمليات التضامن على المصالح الأنانية والطارئة. وعندما تتحول السيوف إلى محاريث، يمكن للفقراء والضعفاء أن يتوقعوا بحق أن يؤتي نزع السلاح الشامل ثماره في التنمية المتكاملة.

وأخيرا، يعتقد وفد بلدي أن الوثيقة المعنونة ”تأمين مستقبلنا المشترك:خطة لنزع السلاح“ يمكن أن توفر لنا توصيات وآراء مهمة، بينما نتصدّى للتحديات المتعلقة بكامل جدول أعمال نزع السلاح

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد دي ماسيدو سواريس (وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأهنئ رئيسة اللجنة الأولى وأعضاء المكتب الآخرين.

في ٢٦ أيلول/سبتمبر، أصدرت الدول الأعضاء في الوكالة إعلانا بمناسبة اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، كما فعلت على مدى السنوات الخمس الماضية منذ أن أقرت الجمعية العامة هذا اليوم الدولي في عام ٢٠١٣. ويعرب الإعلان عن توافق آراء جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البالغ عددها ٣٣ دولة بشأن الجوانب الرئيسية المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. إن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تعلن بانتظام عن موقف مشترك بشأن المسائل الأساسية للجنة الأولى. ويجسد ذلك إجماعا ملحوظا، وهو – بلا شك – أمر لاحظته جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وعلى وجه الخصوص الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفاؤها. ويعود الفضل في تمكن الدول الـ ٣٣ من إصدار إعلان مشترك إلى إنشائها قبل أكثر من ٥٠ عاما لصك من صكوك القانون الدولي يُعرف باسم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية.

إن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالإضافة إلى كونها بمثابة منتدى دائم يتيح للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التعبير عن المواقف المشتركة، فإنها مسؤولة أيضا عن ضمان فعالية معاهدة تلاتيلولكو، التي تتطلب كذلك أن توافق الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول القائمة بإدارة أقاليم في المنطقة، بحكم القانون أو بحكم الواقع، على التنفيذ الكامل للمعاهدة. فقد ترتب عليها التزامات بالتوقيع والتصديق على البروتوكولين الإضافيين لمعاهدة تلاتيلولكو. ويعني هذا احترام نزع السلاح النووي العسكري في المنطقة، وتوفير ضمانات للدول الأطراف بأنها لن تكون عرضة لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وللأسف، فإن التزامات بعض الدول الأطراف في البروتوكولين كانت محدودة، بفضل الإعلانات التفسيرية التي هي في الواقع تحفظات.

ومنذ عام ٢٠١٦، ما برحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقدم لهذه الدول طريقة للخروج من هذه المشكلة، من خلال اقتراح توقيع تعديلات على البروتوكولين من شأنها إزالة سوء الفهم وضمان الاحترام الكامل للمعاهدة. ولا تقترح الدول

الأعضاء في الوكالة أن تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بأي التزامات جديدة، بخلاف الفهم المشترك. وقد استجابت دولتان من الدول الحائزة للأسلحة النووية لمقترحنا المتعلق بالتعديلات، وإن كان ذلك بطريقة سلبية فظة. ولم توافق دولة أخرى من تلك الدول حتى على استقبال ممثلي الدول الخمس الأعضاء في مجلس الوكالة لنتمكن من تقديم اقتراحنا. ولم ترد بعد دولة رابعة حائزة للأسلحة النووية هي موضوع المبادرة الدبلوماسية. وتبدو أنها طريقة غريبة لإقامة علاقات حسنة النية. كما أُبديت تحفظات على بروتوكولات المعاهدات الأخرى المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية. وينبغي أن تكون الدول الحائزة للأسلحة النووية منفتحة أمام إعادة النظر في نطاق تحفظاتها بالاتفاق مع الدول التي تنتمي إلى مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وتضم المناطق الخمس الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا ١١٦دولة. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب الاستفادة من الرصيد السياسي المتمثل في المناطق الخالية من الأسلحة النووية من أجل تعزيز نظام عدم الانتشار. وتشكل مؤتمرات الأطراف والدول الموقعة على معاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية فرصة ممتازة للتعبير عن الصوت المشترك لغالبية المجتمع الدولي. وتعكف الوكالة بالفعل على الإعداد لعقد مؤتمر رابع ناجح للمناطق الخالية من الأسلحة النووية منغوليا في ٢٠٢٠. ونتوقع أن المؤتمر الرابع لن يكرر التأكيد فحسب على الموقف المشترك للبلدان الـ ١١٦ المشاركة فيه، ولكن أيضا سيعتمد ترتيبات لجعل الاتصال والتعاون فيما بينها أكثر استدامة وفعالية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد روزيمبرغ (منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الأمين التنفيذي، السيد لاسينا زيربو، اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى في دورتها الثالثة والسبعين، وكذلك سائر أعضاء المكتب.

ويسعدني جدا أن أسلط الضوء على أننا رحبنا مؤخرا بتصديق تايلند وتوقيع توفالو على معاهدة حظر التجارب النووية، مما يجعل عدد الموقعين ١٨٤دولة، وعدد المصدقين ١٦٧ دولة. وأود أن أشكر حكومتي تايلند وتوفالو على دعمهما وتصميمهما اللذين عززا الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالم خال من التجارب النووية. وأود أن أشير إلى أن مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يواصل العمل عن كثب مع معظم الوفود، وخاصة البلدان غير المدرجة في المرفق ٢ التي لا تزال في طور التوقيع والتصديق على المعاهدة والتي تمثل العديد منها هنا اليوم.

وقد نجحت المعاهدة بكل المقاييس في تحقيق أهدافها وهي تحظى بتأييد شبه عالمي وعززت المعيار الدولي القائم ضد التجارب النووية. ومنذ فتح باب التوقيع عليها في عام ١٩٩٦ لم تنتهك تلك القاعدة سوى ثلاثة بلدان فقط ولم يجر سوى بلد واحد فقط تجربة نووية خلال هذا القرن.

وفيما يتعلق بنظام التحقق الخاص بالمعاهدة، فقد أثبتت اللجنة التحضيرية لمنظمة المعاهدة قدراتها التقنية اللازمة للتحقق الفعال لرصد حظر التجارب النووية. وإنّ لنظام الرصد الدولي الذي يتألف من ٣٣٧ مرفق في جميع أنحاء العالم قدرة عالمية على الوصول حقا، ويتلقى الدعم من مركز البيانات الدولي في فيينا الذي يواصل عمليات معالجة البيانات وتحليلها باستمرار. وعلاوة على ذلك، وصل نظام التفتيش الموقعي، المقصود منه أن يكون آلية نهائية للتحقق في حالات عدم الامتثال المحتملة، إلى مستوى عال من التأهب التشغيلي.

وبالإضافة إلى رصد الامتثال للمعاهدة، استخدمت البيانات والتكنولوجيات الخاصة بالمعاهدة للأغراض المدنية والعلمية مثلما

هو الحال في مجالات التخفيف من مخاطر الكوارث ورصد تغير المناخ وبوسعها أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة أيضا. ومع ذلك، يجب ألا تصرف أنظارنا هذه الإنجازات عن التحديات التي ما تزال ماثلة أمامنا. ويجب أن نتذكر أن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد، فحال ذلك دون أن تصبح المعاهدة عائقا نهائيا وملزم قانونا وقابل للتنفيذ لحظر التجارب النووية.

ويعدُّ نزع السلاح وعدم الانتشار مهمة بالغة الصعوبة وتتطلب حلولا عالمية ومبتكرة وتعاونا فعالا من جانب أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم. ويجب على وجه الخصوص تشجيع المبادرات التعليمية الرامية إلى إذكاء الوعي وبناء قدرات الجيل القادم من الخبراء ودعمها. وتكتسي أصوات الشباب اليوم وأفكارهم أهمية حاسمة لتحقيق مستقبل خال من تهديد الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، عقدت المنظمة الندوة الثانية لدبلوماسية العلم في إطار المعاهدة في فيينا بغية تثقيف وإشراك الجيل القادم من خبراء عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وخلال أسبوعين من المناقشات والتمارين العملية على يد الخبراء أتاحت الندوة الفرصة لأكثر ٣٥٠ مشارك، بمن فيهم الطلاب والأكاديميون والدبلوماسيون والخبراء التقنيون من أكثر من ١٠٠ بلد بهدف الحصول على فهم عميق للمعاهدة ونظام تحققها. وأفخر بالقول إن مكتب الاتصال في نيويورك كان نشطا للغاية في ضمان مشاركة الوفود الممثلة هنا اليوم ووفود أخرى من عواصم بلدانها أيضا. وأعتقد أنها كانت عملية بناءة للغاية للجميع.

واستمرت جهود منظمة المعاهدة الجهود الرامية إلى زيادة التوعية بالمعاهدة في نيويورك أيضا. وما برح مكتب الاتصال في نيويورك التابع للمنظمة، والذي أتشرف برئاسته، يساعد منذ إنشائه في العام الماضي في بناء وتعزيز العلاقات مع الـ ١٩٣ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومختلف الكيانات الممثلة في نيويورك. فعلى سبيل المثال استضاف المكتب في آذار/مارس الماضي الحلقة الدراسية الأولى للممثلين في اللجنة الأولى لنزع السلاح بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وشارك فيها عدد من أعضاء اللجنة. وتزامن انعقاد الحلقة الدراسية الهادفة إلى توفير معلومات عامة عن المعاهدة ونظام التحقق منها مع معرض للصور عن معاهدة الحظر الشامل وعرض تفاعلي بصري بنظام Globe Omni لشبكة التحقق العالمية التابعة لمنظمة المعاهدة ويساعد على تحسين فهم استخداماته وفوائده. وساعدت عمليات بناء القدرات والعروض البصرية هذه في جذب الاهتمام وتحسين التوعية بالمعاهدة والمنظمة، ليس بين البعثات الدائمة فحسب بل بين عامة الجمهور أيضا.

وأود أن أؤكد مجددا في ضوء الإعلان الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا المتعلق بالتزامها بدعوة المفتشين الدوليين للتحقق من إغلاق موقعها للتجارب النووية، أن المنظمة على أهبة الاستعداد للإسهام بموافقة الدول الأعضاء فيها بخبراتها وبما لديها من تكنولوجيات وأدوات رصد في أي عملية متعددة الأطراف ترمي إلى التأكد من إغلاق موقع بونغي – ري للتجارب النووية. ويحدونا صادق الأمل في أن تؤدي التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية إلى اتفاق شامل وقابل للتحقق يشمل التوقيع والتصديق على المعاهدة من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما يشجع بقية الدول الأخرى التي يتعين عليها التصديق على المعاهدة وتعزيز دخولها حيز النفاذ.

ولم تكِل مساعينا المستمرة منذ فتح باب التوقيع على المعاهدة قبل ما يزيد على ٢٠ عاما لأجل التوصل إلى حظر دائم لتجارب التفجيرات النووية بطريقة تتسم بالمصداقية ويمكن التحقق منها بفعالية. وطوّرنا البُنى التحتية اللازمة لنظام التحقق ومنحنا الدول ما يكفي من الثقة بالمعاهدة. ولدينا الكثير مما نفخر به بعد عقود من الجهود المستمرة والعمل الشاق في هذا المجال. وإذ نشهد الوضع الراهن في ميدان عدم الانتشار ونزع

السلاح النوويين، فإن هناك حجة مقنعة بأن المعاهدة هي أكثر الخطوات عملية وقابلية للتحقيق نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

وإن من واجب الدول الأعضاء أن تضاعف جهودها لإنهاء ما بدأناه وتحقيق بدء نفاذ المعاهدة. وندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للإسهام في إيجاد عالم خال من تهديد الأسلحة النووية عن طريق التزامهم وتأييدهم للمعاهدة. ولا يزال العالم يتطلع إلى الدور القيادي للأمم المتحدة. فلنعمل معا على إحراز تقدم حقيقي نحو حظر التجارب النووية ونتخذ جميعا إحدى الخطوات الحاسمة نحو تحقيق السلام والأمن الدائمين في عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية وباسم دولة فلسطين، أن أهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لقيادة هذه الدورة للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم.

وتؤيد دولة فلسطين البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل مصر باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/73/PV.2).

ويعد الجنس البشري أول الأنواع التي تمكنت من تطوير الأدوات التي قد تؤدي إلى انقراضها. فبعد مضي أكثر من ٧٠ عاما على استخدام الأسلحة النووية للمرة الأولى، فإن من واجبنا الأخلاقي والقانوني أن نكفل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بما يجنبنا من تهديدات العواقب الإنسانية الكارثية الوجودية التي تسببها هذه الأسلحة. ويجب حظر جميع أسلحة الدمار الشامل نظرا لتعارض استخدامها في جميع الأوقات والأحوال مع قواعد القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

وهناك عدد من المبادئ الرئيسية للقانون الدولي الإنساني. وهي تشمل مبدأ الإنسانية، ومبدأ حق أطراف النزاع المسلح في اختيار أساليب حربية مقيد بحظر الهجمات العشوائية وقاعدتي التناسب والحيطة عند تنفيذ الهجمات، ومنع استخدام أسلحة تسبب بطبيعتها أضراراً زائدة أو آلاماً لا لزوم لها، والتقيد بقواعد حماية البيئة الطبيعية. ويعود أكبر انتهاك محتمل لتلك المبادئ إلى وجود أسلحة نووية واستخدامها المحتمل أو التهديد باستخدامها، مع آثارها العشوائية القصيرة والطويلة الأجل.

ولا يمكن تفسير معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأنها تسمح بحيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، ولا يمكن تبرير الوضع الاستثنائي الممنوح حتى الآن للأسلحة النووية. إن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين يعزز كل منهما الآخر وكلاهما ضروري أيضا لضمان تحقيق السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تفتخر دولة فلسطين بالمشاركة والإسهام الفاعل في صياغة المعاهدة التاريخية البارزة الخاصة بحظر الأسلحة النووية التي اعتمدت في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. ونحن فخورون بتوقيعنا على المعاهدة منذ اليوم الأول وأننا كنا من بين أوائل من صدق عليها. ونحن فخورون أيضا بالانضمام إلى الصكوك ذات الصلة التي تحظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

إن السعي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية يتطلب اتخاذ خطوات حاسمة بما في ذلك إنشاء وتوطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي لا غنى عنها لإنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى ويشكل إسهاما مهما في نزع السلاح النووي ويستحق دعم الجميع. وبعد مرور ٢٣ عامًا على اتخاذ قرار بشأن الشرق الأوسط وثمانية أعوام على اعتماد خطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط، تأخر اتخاذ إجراء حازم لفترة طويلة ويجب أن يتم قبل مؤتمر استعراض

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد ستتاح للدول الأعضاء فرصة للعمل وفقًا لمواقفها التي تم التأكيد عليها باستمرار والمؤيدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط خلال الدورة الحالية. ويتماشى مشروع القرار الذي طرحته المجموعة العربية في هذا الصدد مع توافق الآراء الدولي بشأن هذه المسألة والالتزامات القانونية القائمة والالتزامات القديمة العهد للدول في المنطقة وخارجها.

وتشعر دولة فلسطين بقلق عميق إزاء التزايد المستمر في إنتاج الأسلحة والاتجار على الصعيد الدولي، بما في ذلك الأسلحة التقليدية، التي يتم استخدام الكثير منها بشكل عشوائي وغير متناسب. وتشير التقديرات إلى أن النفقات العسكرية في جميع أنحاء العالم تمثل أكثر من ١,٧ تريليون دولار سنويا، بينما كان يمكن أن تؤدي فقط ٢٠ في المائة منها إلى إنهاء الفقر في العالم. ودولة فلسطين هي أول دولة في الشرق الأوسط تصبح طرفًا في معاهدة تجارة الأسلحة، بعد انضمامها إليها في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ونعتقد اعتقادا راسخا أن اتخاذ تدابير أكثر صرامة للحد من الأسلحة التقليدية سيقلل من معاناة البشر ويؤدي دورا رئيسيا في تحقيق السلام والأمن والتمتع الكامل بحقوق الإنسان وتحقيق التنمية البشرية المتكاملة.

تحدد المادتان ٦ و ٧ من معاهدة مكافحة الإرهاب مسؤوليات الدول عن ضمان عدم استخدام نقل الأسلحة في ارتكاب جرائم وحشية بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب أو في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ولا يمكن أن يكون ثمة شك في أن إسرائيل مسؤولة عن مثل هذه الانتهاكات والجرائم بما في ذلك الاستهداف المتعمد للمدنيين، لا سيما استهداف المتظاهرين السلميين والهجمات العشوائية واستخدام أسلحة تسبب بطبيعتها أضراراً زائدة أو آلاماً لا لزوم لها، وتشريد السكان المدنيين بالإكراه ونقل السلطة القائمة بالاحتلال لسكانها إلى الأراضي المحتلة. علاوة على ذلك، تفتخر صناعة الأسلحة الإسرائيلية باختبارها الميداني للأسلحة على المدنيين في غزة الذي يعتبرها القطاع العسكري الإسرائيلي بمثابة مختبر كبير. ويجب على جميع الدول ضمان النأي بنفسها عن انتهاكات إسرائيل بما في ذلك وقف إيصال الأسلحة والمعدات العسكرية إلى إسرائيل.

في الختام، تؤكد فلسطين أيضا مسؤوليتنا المشتركة والجماعية عن الحفاظ على الأماكن التي هي ملك للبشرية جمعاء وحمايتها، بما في ذلك الفضاء الخارجي. ويجب ضمان أن يكون الفضاء الخارجي مكانًا آمنًا ومأمونا ومخصصا للبحث والتطوير، كما أن تقدمنا الجماعي الإنساني ضروري لتعزيز التعاون الدولي وحماية السلام والأمن الدوليين.

ونؤكد مجددا دعمنا الكامل لعمل اللجنة الأولى، ونحث جميع الدول على اتخاذ إجراءات مبدئية وحازمة لتحقيق هدفها النهائي المتمثل في تحقيق عالم أكثر سلاما واستقرارا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيسة وحدة الأسلحة في اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيدة لاوند (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأقرأ نسخة مختصرة من بياننا وستتاح النسخة الكاملة منه في الجزء الخلفي من القاعة وعلى الموقع الموفر للورق. ويغطي البيان مجموعة من المسائل التي ستناقش خلال الدورة الحالية للجنة الأولى وهي الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية وتسليح الفضاء السيبراني والفضاء الخارجي ونُظم الأسلحة ذاتية التشغيل والأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وعمليات النقل المسؤولة للأسلحة وغيرها من قضايا الأسلحة التقليدية.

لقد رحبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمبادرة الأمين العام ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“. وتؤمن

اللجنة الدولية على غرار الأمين العام إيمانا راسخا بأن نزع السلاح والحد من الأسلحة ليسا مجرد أدوات للحفاظ على السلام والأمن الدوليين ولمنع أو إنهاء النزاع المسلح. فهما أيضا وسيلة هامة لتخفيف أثر النزاع المسلح عند حدوثه. وهذا هو هدف القانون الدولي الإنساني المعروف أيضًا باسم قانون النزاعات المسلحة. إن احترام وضمان احترام القانون الإنساني الدولي في النزاعات المسلحة بما في ذلك قواعده التي تحظر أو تحد من استخدام أسلحة معينة هو مسؤولية أساسية تقع على عاتق الدول وتشمل جميع القضايا الهامة التي ستناقش هنا في اللجنة الأولى.

يوافق هذا العام الذكرى السنوية المائة والخمسين لأقدم معاهدات القانون الدولي الإنساني التي تحظر السلاح، وهي إعلان سانت بطرسبرغ لعام ١٨٦٨. واحتفالًا بهذه الذكرى تنظم اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، مؤتمرا رفيع المستوى في سان بطرسبرغ في نهاية شهر كانون الثاني/نوفمبر. ويشتهر إعلان سانت بطرسبرغ لعام ١٨٦٨ ليس فقط بحظر سلاح جديد هو الرصاص المتفجر الذي كان لم يستخدم بعد في ساحات المعارك، ولكن أيضًا لإعادة تأكيد المبادئ الإنسانية التي تنطبق على الحروب والأسلحة المستخدمة في الحروب، والحدود التي كانت تتحول فيها ضرورات الحرب إلى ضرورات إنسانية. لكن الكيفية التي صدر بها الإعلان جديرة بالملاحظة أيضا. وقد اعتمدته القوى العسكرية التي جمعتها روسيا لغرض منع استخدام سلاح جديد طورته بنفسها غير أنها خلصت إلى أنه غير مقبول أخلاقيا. وينبغي لجميع الدول اليوم أن تستلهم ذلك المثال بممارسة القيادة المسؤولة واتخاذ مبادرات جريئة والتواصل مع الخصوم والعمل بصورة بناءة وتعاونية من أجل إحراز تقدم بشأن الوفاء بالالتزامات طويلة الأمد بنزع السلاح وإحراز التقدم الذي لا غنى عنه لصون السلام والأمن الدوليين وإنسانيتنا المشتركة.

إن هذا الإجراء المسؤول ضروري أكثر من أي وقت مضى إن أردنا إحراز تقدم ملموس نحو الهدف العالمي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد دعت لجنة الصليب الأحمر الدولية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية الأوسع نطاقا منذ وقت طويل إلى حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها. إن دعوتنا تستند إلى مراقبتنا المباشرة للعواقب المروعة للتفجيرات الذرية في ١٩٤٥، ومعرفتنا بأننا لن نكون قادرين على توفير استجابة إنسانية كافية إن كان للأسلحة النووية أن تستخدم على الإطلاق مرة أخرى وبتعارضها بصورة عامة مع القانون الدولي الإنساني. فالدلائل واضحة، اليوم، بأنه سيكون لاستخدام الأسلحة النووية ولو بشكل محدود عواقب إنسانية مدمرة طويلة الأمد يتعذر علاجها. والوسيلة الواقعية الوحيدة للوقاية من الكارثة النووية هي نزع السلاح النووي. فهو ضرورة إنسانية.

ومن ثم، فإن الحركة تدعو جميع الدول إلى التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام ٢٠١٧ والتصديق عليها، كخطوة ملموسة وأساسية نحو تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي القديمة العهد، ولا سيما تلك المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تكملها معاهدة حظر الأسلحة النووية. فبالانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، ترسل الدول إشارة واضحة بأن أي استخدام للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها أمر غير مقبول بالمعايير الإنسانية والأخلاقية – والآن – القانونية. وذلك يدعم ويعزز هدفي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المتمثلين في عدم الانتشار ونزع السلاح.

وتدعو الحركة الدول غير قادرة على الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في الوقت الراهن، ولا سيما الدول التي تمتلك أسلحة نووية وحلفاءها، إلى اتخاذ خطوات مؤقتة لمنع استخدام الأسلحة النووية وفقا للالتزامات القائمة. وقد ناشد

رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماورير، الدول الحائزة للأسلحة النووية، في ٢٣ نيسان/أبريل، التعجيل بالحد من المخاطر النووية بمجموعة من الإجراءات الملموسة. وتشمل تلك الإجراءات التزامات قاطعة بعدم البدء على الإطلاق باستخدام الأسلحة النووية وإخراج الأسلحة النووية من أقصى حالات الاستنفار وإعادة إنشاء مراكز مشتركة للإنذار المبكر لتوضيح الأحداث غير المتوقعة والتي يمكن أن تزعزع الاستقرار وقت حدوثها واتخاذ خطوات تدريجية للحد من دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية. وتناشد اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتحمل مسؤولياتها عن حماية سكانها والبشرية جمعاء بالتعجيل بتنفيذ تلك التدابير، التي يستمد العديد منها من خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ونحثها على تقديم تقارير إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ عن التقدم الذي أحرزته بشأن تدابير الحد من المخاطر وأي خطوات ملموسة اتخذتها تجاه نزع السلاح النووي.

ويظل يساور اللجنة الدولية للصليب الأحمر قلق بالغ إزاء الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية، ولا سيما في سورية. ففي العام الماضي، عالجت أفرقة لجنة الصليب الأحمر الدولية الميدانية ضحايا لأسلحة كيميائية في العراق. وتدين اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية بوصفه استخفافا غير مقبول بالإنسانية وسيادة القانون. وتناشد اللجنة الدولية للصليب الأحمر مرة أخرى جميع الأطراف في النزاعات المسلحة والدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية الالتزام بهذا الحظر.

وقد ظلت الشواغل كبيرة خلال العام الماضي إزاء الاستخدام الإجرامي والعدائي وغيره من الاستخدامات الشريرة لتكنولوجيا الفضاء الإلكتروني. وتعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر حاليا، بالتشاور مع خبراء وبالاستفادة من أحداث واتجاهات تحليلات محددة، على إجراء تقييم أكثر تعمقا للتكلفة البشرية المحتملة للعمليات الهجومية الإلكترونية، لا سيما أثناء النزاعات المسلحة، بغية مواصلة الإسهام في مناقشات بشأن الاستجابات القانونية والسياساتية.

فالقانون الدولي، بما في ذلك – ولكن ليس حصرا – القانون الدولي الإنساني، يحمي بالفعل المدنيين ضد العمليات الهجومية الإلكترونية. ويجب على الدول أن تضمن أن أي قدرة تقوم بتطويرها أو عملية تجريها، تظل ضمن الحدود التي يفرضها القانون. ومع ذلك، فإن التفاهمات المشتركة ضرورية بشأن نطاق الحماية القائمة. وتشجعنا المقترحات الداعية إلى عقد اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي مرة أخرى. ويمكن لآراء المجتمعات القانونية والسياساتية والعلمية – وآراء الأوساط الأكاديمية وقطاع الصناعة والجهات المعنية الأخرى – أن تساعد في إثراء المناقشات على الصعيد الدولي. وتظل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على أهبة الاستعداد لتقديم خبرتها في هذه المسائل. وتود اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تشدد مرة أخرى على أن القيود التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على اللجوء إلى عمليات الهجوم الإلكتروني أثناء النزاعات المسلحة ينبغي ألا تفسر على إنها تشجيع على تسليح الفضاء الإلكتروني أو إضفاء للشرعية على حرب الفضاء الإلكتروني، التي تظل – مثلها مثل أي استخدام آخر للقوة – مقيدة بميثاق الأمم المتحدة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في قائمة المناقشة العامة.

تستمع اللجنة الآن إلى بيانات يدلي بها ممثلو المنظمات غير الحكومية. وأرجو من المتكلمين الإدلاء ببيانات موجزة لا تتجاوز أربع دقائق. وتمشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأقوم الآن بتعليق الجلسة حتى نتمكن من الاستمرار في إطار غير رسمي.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٣/٠٠.

برنامج العمل

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): كما تم الاتفاق في وقت سابق اليوم، ستنخرط الهيئة بعد الظهر في الساعة ١٥/٠٠، في تبادل للآراء رفيع المستوى مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وغيره من المسؤولين رفيعي المستوى بشأن الحالة الراهنة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وبعد ذلك، ستستأنف اللجنة مناقشتها العامة بالاستماع إلى ما تبقى من ممثلي المجتمع المدني. وستبدأ الهيئة بعد ذلك مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة ”الأسلحة النووية“. وستمارس كل الحقوق في الرد في نهاية جلسة بعد الظهر الافتتاحية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.